



نظرات في كتاب

إعراب القرآن

نظرات في كتاب ((إعراب القرآن)) المطبوع بهذا العنوان والمنسوب إلى
الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني
الملقب بقوام السنة

تحقيق الدكتورة فائزة عمر المؤيد

المطبوع سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

هذا الكتاب كتاب قيم في بابه، وله قيمة تراثية أيضاً بحكم تقادم زمنه الذي ألف فيه، وقد قامت بتحقيقه والتعليق عليه الباحثة الفاضلة الدكتورة فائزة عمر المؤيد مشكورة، فأسدت إليه وإلى المكتبة الإسلامية وإلينا خيراً كثيراً، فجزاها الله أحسن الجزاء. وقد كان من أهم غاياتها في ذلك كما ذكرت في التصدير للكتاب وبيان دوافع العمل: (أن أقدم للمشتغلين بعلوم اللغة العربية عالماً كان إمام وقته، وأستاذ

علماء عصره وقدوة أهل السنة في زمانه، ألا وهو «قوام السنة» مؤلف هذا الكتاب).

فالحققة في عملها هذا حريصة على أن تقدم إلى المشتغلين بعلوم العربية مؤلف الكتاب أكثر من حرصها على تقديم الكتاب نفسه، وذلك لما قام في النفوس من تقويم أهمية الكتاب بتقويم مكانة مؤلفه، حتى كان في المؤلفين من يستعير بعض الأسماء اللامعة لكتابه. أو يستعيرها له الوراقون رغبة في ترويج الكتاب ووصوله إلى أكبر عدد من القراء.

ولقد أدرك بعض طلبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ما في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام المحدث أبي القاسم «قوام السنة» من مجافاة للحقيقة ومجازفة في هذه النسبة، وفي هذا الصدد بعث إليّ بعضهم برسالة^(١) تتضمن بعض عناصر الشك التي تجعل القارئ غير مطمئن إلى نسبة الكتاب إلى من نسب إليه، وقد وصلتني مع الرسالة صورة عن الغلاف وأخرى عن اللوحة الموجزة التي قدمتها المحققة عن الكتاب ونسخته الوحيدة التي اعتمدتها في التحقيق.

ومما جاء في الرسالة مما بنى عليه الباحثان الفاضلان شكهما في نسبة الكتاب:

١- أن قوام السنة الأصهباني الذي نسبته إليه المحققة الدكتور فائزة المؤيد لم يدخل مصر قط. فكيف يروي بها عن الحوفي؟!.

٢- كما أن مؤلف الكتاب يُؤول جميع الصفات الواردة في الكتاب كالرحمة والإستواء... الخ وقد عُرِف عن قوام السنة أنه على منهج السلف في الصفات، بل هو من كبار المحدثين.

(١) هما السائلان الكريمان الشيخ الحسن بن عبد الرحمن العلوي، والشيخ حسن بن عبد الهادي حميتو - ولدي أصلحه الله - من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣- ومما يقوي الشك في خطأ صنيع الدكتور ما ورد في «الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت (مآب)» حيث ورد بعد ذكر الكتاب: لقوام السنة «تخمينا».

تلك هي أهم العناصر التي جعلت الباحثين الفاضلين لا يطمئنان إلى سلامة نسبة الكتاب، وهي عناصر تعتبر من أهم المداخل إلى قراءة متأنية للكتاب، فلعل فيه عناصر أخرى تساعد على الحكم من جهة، وتقرب القارئ من معرفة الحقيقة بعيداً عن التسرع والإستعجال.

ولما كان القيام بهذه القراءة الفاحصة يقتضي مني الحصول على نسخة من الكتاب المطبوع فقد طلبت من الباحثين الفاضلين إمدادي بنسخة من الكتاب ففعلاً مشكورين. وهكذا بدأت انطلاقتي في البحث مزوداً بالعناصر الأولية التي أمدني بها صاحبها السؤال، فكانت هذه الخطوات التي سيري القارئ الكريم في كل خطوة منها إضافة جديدة تساعد على الإقتراب من الهدف إلى أن نصل معه إلى ما نعتقد أنه الصواب مستعينين بالله.

كانت الخطوة الأولى في البحث أنني حين تأملت ورقة العنوان التي تمثل في العادة موضوع الكتاب وجدت العنوان هكذا «إعراب القرآن» تأليف أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب بـ «قوام السنة» فرجعت في الحال إلى كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة لمعرفة ورود اسم المؤلف في المؤلفين في موضوع إعراب القرآن، فوجدت المؤلف يذكر في حرف الهمزة^(١) تحت عنوان «إعراب القرآن» جماعة ممن ذكر أنهم أفردوه بالتصنيف فذكر منهم الأئمة: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٥٤٣٧هـ) وأبا الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (ت ٥٤٣٠هـ)... وهكذا إلى أن ذكر: الإمام الحافظ قوام

(١) كشف الظنون (١/١٢١-١٢٣).

السنة أبا القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (ت ٥٣٥هـ).

فقلت في نفسي: هذه بداية الطريق نحو الوقوف في صف ما حققته المحققة الفاضلة في صحة نسبة الكتاب، فالإسم الموضوع على الغلاف يشهد له الآن هذا الوارد في أهم كتاب يتعلق بتحقيق أسماء المصنفات ونسبتها إلى المصنفين، وذلك مما يركي حكم المحققة ويدعم موقفها حتى الآن في نسبة الكتاب.

ثم عدت في الخطوة الثانية إلى قراءة ما كتبه المحققة الفاضلة تحت عنوان «لمحة موجزة عن الكتاب» فوجدت أنها تحدثت عن الأصل الذي اعتمدته في التحقيق، أو على الأصح عن الصورة التي اعتمدتها، وهي صورة مأخوذة عن الأصل المخطوط المحفوظ بمكتبة «شستريتي» بإيرلندا تحت رقم ٣٦٧٢، وذكرت أن هناك مصورتين أخريين عن هذا الأصل بكل من الرياض ومكة المكرمة، غير أن مما يؤسف له أن الأصل والمصورتين جميعاً تفتقد شيئاً مهماً هو صفحة العنوان، ثم قالت الباحثة: «والذي زاد الأمر سوءاً هو أن الصفحة الأولى من هذه النسخة في مستهلها ما يلي: فاتحة الكتاب مدنية، والبقرة مدنية، وآل عمران مدنية... أي لم يذكر فيها ما اعتيد أن يذكر في معظم المخطوطات، وهو مصنف الكتاب أو كنيته أو لقبه أو أمر آخر يهدي إلى معرفة المؤلف، وهكذا لاحظت الباحثة أن لا سبيل لديها إلى تحقيق اسم الكتاب أو معرفة المؤلف إلا «بتلقف الإشارات والملاحظات التي قد ترشد إلى مؤلف الكتاب»: قالت: «فقمت بقراءة نص الكتاب عدة مرات استطعت بعدها أن أحدد القرن الذي عاش فيه المصنف، وهو أواخر القرن الخامس الهجري، دلني على ذلك أنه جاء في الكتاب «سمعت أبا محمد مكي بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول: ... ولا شك في أنه يقصد أبا محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفي سنة ٤٣٧هـ... وما أنه ليس بين القيسي وبين مؤلف الكتاب سوى راو واحد فقط

فيكون صاحبنا من علماء القرن الخامس الهجري^(١).

وقد حاولت الباحثة إقناع قرائها بوجود واسطة بين مؤلف الكتاب وبين الإمام مكي بن أبي طالب المذكور، وذلك بضبط تاء الفعل «سمعت» بالسكون وضبط «بعض» بالضم على أنه فاعل لفعل «سمع» فتكون العبارة في هذه القراءة الجديدة: «سمعت بعض شيوخنا أبا محمد مكي..» وسوف نرى أن هذه القراءة في غاية السقوط بقطع النظر عما بها من ركافة واستكراه من جهة العربية، وذلك أن المؤلف كما سنرى - سيصرح بسماعه من أبي محمد مكي تصريحاً لا سبيل معه إلى هذا التمويه.

وقد بنت الباحثة على هذه المقدمة الفاسدة جملة أخرى من الإستنتاجات الواهية فقالت: «أضف إلى ذلك أموراً أخرى تثبت أن مصنفه من علماء القرن الخامس الهجري منها:



أولاً: أسلوب المصنف وطريقته.

ثانياً: اعتماده شواهد الشعر التي احتج بها قدامى المصنفين كشعر رؤبة والعجاج وذو الرمة وامرئ القيس وجربير والفرزدق وغيرهم.

ثالثاً: اعتماده أقوال وآراء علماء النحو والصرف منذ الخليل وسيبويه إلى القرن الخامس الهجري، بل لم يرد في الكتاب كله ما يشير ولو إشارة إلى علم قد عاش بعد هذا القرن.

أقول: هذه هي العناصر التي اعتمدتها المحققة في تعيين عصر المؤلف، ونحن معها حتى الآن في محاولة الإقتراب من الحقيقة، ولكننا نجد أنفسنا مرغمين على التوقف

(١) مقدمة التحقيق - ز.

دون أن نوافقها على النتائج التي تسعى إلى بنائها على هذه المقدمات الهشة، وذلك حين لجدها تقول: «من كل ما تقدم اتضح أن مصنف الكتاب قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين..» ثم تقول: «ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قررنا ما قرره معدو فهرس المخطوطات بأن أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب «بقوام السنة» هو مصنف الكتاب الذي بين أيدينا... يدلنا على ذلك ما عرفناه عنه في ترجمته من شغفه بالتأليف في مجال التفسير والسنة».

فلندع التعليق على هذه الإستنتاجات للقارئ الكريم فلعله يقتنع بنفسه من دلالتها وإمكان أن يني عليها أحد ما فهمته الباحثة من تعيين العصر وتعيين المؤلف، بل أكثر من ذلك تعيين اسم الكتاب أما نحن فيحملنا على مخالفتها تمام المخالفة ما نعلمه بالنسبة للعنصر الأول من أن قوام السنة ليس من الإشتهار عند القراء والدارسين بشيء من الطريقة في التأليف أو أسلوب الكتابة كابن المقفع مثلاً أو الجاحظ أو أبي حيان التوحيدي حتى يمكن الإستئناس بذلك في محاولة نسبة كتاب ما إليه بناء على المعرفة بطريقته. ويحملنا على مخالفتها في العنصر الثاني فيما يخص الشواهد الشعرية التي احتج بها قدامى المصنفين. ما نعلمه من أن علماء اللغة لم يكونوا يحتجون ولا يقبلون في الإحتجاج إلا الشواهد التي تنتمي إلى الجاهلية أو صدر الإسلام إلى أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية، ولا يقبلون الإحتجاج بشيء من أشعار المولدين والمحدثين، وآخر من كان يُحتج بشعره من المتأخرين كما هو مشهور الشاعر ابن هرمة.

وهو من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، ولهذا فلن نجد في كتب النحويين شواهد للغة والغريب من شعر بشر وأبي العتاهية وأبي نواس ومسلم بن الوليد وأبي الشيص فضلاً عن البحرني وأبي تمام، فالشواهد التي نجدها إذن عند سيويه

في الكتاب أو عند الفراء في «معاني القرآن» في المائة الثانية هي ذاتها أو ما يشابهها التي نجدها عن المبرد وثلعب والسيرافي والزجاج والزجاجي وابن السراج ثم عند أبي عليّ الفارسي وابن جني وعند أبي جعفر النحاس في المائة الرابعة، بل وعند ابن مالك في «شرح الشافية الكافية» في المائة السابعة ومعنى ذلك أن هذه الشواهد لا يمكن أن تكون دليلاً على عصر تأليف الكتاب.

والقول في العنصر الثالث أيضاً كالقول في هذا العنصر، فإن اللغويين عموماً ينقلون كلام قدامى أئمة النحو في الإحتجاج، كالخليل وسيبويه والأخفش، وقل من يذكر منهم أقوال المتأخرين والمعاصرين إلا إذا أراد نقضها وبيان ضعفها والرد عليها.

ثم لنفرض جدلاً أننا قد اقتنعنا مع المحققة الفاضلة بالنظر إلى ما ذكرته عن وجود راو واحد بين المؤلف وبين مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) لكي تصل بنا إلى أن المؤلف «من علماء القرن الخامس» فكيف يمكن أن نقبل هذه القفزة التاريخية التي أرادت أن تحققها بطريق سهل في عقلة من القاريء فتقول بكل بساطة «اتضح أن مصنف الكتاب قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجريين»؟!.

أقول: هي قفزة تاريخية وبخطوات واسعة؛ لأن هدف الباحثة الفاضلة أن تقرب بنا من سنة الوفاة التي هي سنة ٥٣٥ هـ وهي سنة وفاة الشيخ أبي القاسم قوام السنة الأصبهاني، ولذلك في هذه المرة لم تكتف بالقول كما قالت آنفاً عن المؤلف: «من علماء القرن الخامس» وإنما زعمت أنه «قد عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس».

ونحن نتساءل -ومن حقنا أن نفعل- من أين استنتجت الباحثة هذه النتيجة الجديدة؟ وهل يمكن أن يقال فيمن عاش خمسة وثلاثين عاماً من القرن السادس: إنه

قد عاش في أوائل القرن السادس؟ أليس هذا القدر من الزمان يتجاوز ثلث القرن؟

أما قولها: إنها لن تعدو الصواب إذا هي قررت ما قرره ((معدو فهارس المخطوطات))... الخ فلا يحتاج إلى تطويل في بيان ضعفه، وأنه لا يصلح مستنداً ولا معتمداً في إثبات نسبة ولا نفيها، ولا سيما إذا علمنا أن هؤلاء المفهرسين حسب ما اطلعنا عليه كتبوا أمام هذه النسبة كلمة «تخميناً» وذلك يدل على أنهم كانوا أمناء مع أنفسهم حتى لا يغرروا بالقارئ جازمين بما لم يتحققوه.

ولقد كان أقل ما يتطلبه منهج التحقيق من الباحثة الفاضلة أن تنقل إلينا عبارة معدي فهارس المخطوطات لأن القارئ لا يدري من هم هؤلاء؟ ولا في أي مؤسسة هم؟ ولا أي المخطوطات تعني؟ كما أن العبارة التي علقوا بها على الكتاب قد تكون باعثة على الشك والتردد، وقد تكون باعثة على التوقف وعدم القطع بشيء وما أكثر المؤلفات التي نسبت في عدد من الفهارس إلى غير مؤلفيها وشاع ذلك في الناس استناداً إليها وأخذاً بحسن الظن بها، وذلك ولا شك ليس مما يقبله التحقيق العلمي بحال من الأحوال. مركز تحقيق كتابي علوم إسلامي

لقد كان الشيخ قوام السنة - رحمه الله - محظوظاً أو كنا في الحقيقة نحن المحظوظين بالعرف عليه بمناسبة صدور هذا الكتاب منسوباً إليه، فلقد ترجمت له الحقيقة الفاضلة فتحدثت عن اسمه ومولده ومكانته وثناء العلماء عليه، وصفاته عند مترجميه، كما تحدثت عن شيوخه ومصنفاته وأحصتها واحداً واحداً، ولم تنس أن تجعل كتاب «إعراب القرآن» في خاتمة هذه المصنفات، وذكرت أخيراً تميزه بالتأليف في مجال واحد هو: «تفسير القرآن الكريم وشرح السنة المطهرة». مقدمة التحقيق.

غير أنه يبدو للقارئ للكتاب الغرابة من صنيع الحقيقة الفاضلة بالنسبة لقوام السنة أنها ذكرت من أسماء شيوخه ستة عشر اسماً ستة عشر شيخاً ممن ذكرت أنه

سمع منهم بأصبهان وبغداد ونيسابور والري، ولم يستوقف الباحث عدم وجود أي اسم من أسماء شيوخه الذين يروي عنهم في هذا الكتاب الذي تقوم بتحقيقه وتقديمه إلى القراء، ولا ترجمت لأحد منهم سواء في الدراسة بين يدي الكتاب أم في مواضع ذكرهم في الحواشي في داخل الكتاب.

وأحسب أن المحققة لو قامت بإضافة المذكورين إلى مشايخ المؤلف باعتباره هو ((قوام السنة)) المتوفي سنة ٥٣٥هـ لانهارت خطتها في نسبة الكتاب إليه من أساسها، وذلك لأنها قرأت ما يتعلق بمكي بن أبي طالب قراءة خاصة في العبارة الآتية الذكر، وغضت النظر عن بقية الشيوخ لأن وفياتهم المتقدمة وسماع المؤلف منهم مباشرة من شأنهما أن ينقضا كل ما بنته من أساسه وينسفاه من أصله.

شيوخ المؤلف من خلال الكتاب:

كان المنهج العلمي في التحقيق يقتضي من الباحث المفاضلة أن تبحث عن مؤلف الكتاب المجهول باستقراء ما في الكتاب نفسه من أسماء شيوخه، وأن تصنف الروايات الواردة فيه، وأن تعود إلى تراجم أولئك المشايخ لتبحث فيها، فلعل في ذلك ما يساعدها على بناء تصور صحيح تضيقه إلى ما قد يكون تجمع لديها من عناصر أولية تمكنها من الوصول إلى بناء أحكامها على قواعد وأسس سليمة.

فالمؤلف مثلاً - وهو في نظرها هو «قوام السنة» أي: أنه عالم محدث إمام من أئمة الحديث في المشرق وله رحلة سماع إلى أصبهان وبغداد ونيسابور والري لا ينتظر إذا أسند خبراً أو أثراً أن يسنده إلا عن هؤلاء المشيخة الذين لقيهم في هذه الجهات، أما أن يأتي الأمر على النقيض فنجده - وهو مشرقي - لا يروي في الكتاب كله عن مشرقي واحد من أهل تلك الجهات فهذا شيء غريب الحدوث لا يجوز التغاضي عنه.

ثم إن الباحثة الفاضلة لو كانت قد استقرأت فقط أسماء مشايخ المؤلف في هذا الكتاب وعادت إلى تراجمهم وضبطت تواريخ وفياتهم لاستطاعت أن تخرج بأحكام قطعية في تعيين عصر المؤلف، ولما احتاجت إلى تلك الافتراضات التي كثيراً ما عنت نفسها من أجل الوصول منها إلى زمن المؤلف بالتحديد، ولو أنها سلكت إلى ذلك من طريقه القريب لما احتاجت إلى تلك التخمينات التي هي بعدة كل البعد عن المعلومات الكثيرة الواردة في الكتاب مما سنقف عليه مع القارئ الكريم بحول الله. ونحن إذا رجعنا إلى الكتاب نفسه المطبوع بتحقيق المحققة فسنجد من شيوخ المؤلف:

أولاً: أبا الحسن الحوفي. وقد أسند عنه في الكتاب في أربعة مواضع هي كما يلي:

١- ففي الصفحة رقم ١١ قال: حدثنا أبو الحسن الحوفي بمصر عن أبي بكر الأذفوي^(١) عن أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس عن علي بن سليمان حدثنا أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد قالوا: لما ورد سيويه بغداد شق أمره على الكسائي... ثم ساق القصة المشهورة المتعلقة بالمسألة الزنبورية^(٢).

٢- وفي الصفحة رقم ٥٧ قال مرة أخرى: «حدثنا أبو الحسن الحوفي عن أبي بكر الأذفوي..» وساق خبراً من طريقه عن النحاس المذكور بالسند إلى مجاهد قال: «لا تقل رمضان، ولكن قل كما قال الله تعالى: «شهر رمضان» فإنك لا

(١) تصحفت هذه النسبة في الكتاب في جميع المواضع التي ذكرت فيها فكتبت «الأذفوي» بدال مهملة ونون بعد الواو، والصواب الأذفوي بدال معجمة وبدون نون، والمراد به أبو بكر الأذفوي محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري قال ابن الجزري وأذفو بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة والفاء مدينة حسنة بالقرب من أسوان وأيتها، النظر غاية النهاية لابن الجزري (١٩٨/٢) ترجمة رقم ٣٢٤٠.

(٢) المسألة الزنبورية قال الذهبي في السير (٣٥١/٨): هي المناظرة بين سيويه والكسائي والقراء بمسألة الزنبور والنحلة عند يحيى البرمكي حول تأنيث أو تذكير النحلة أو الزنبور، وقد كذبها الذهبي والله أعلم. [انحلة].

تدري ما رمضان؟».

٣- في الصفحة نفسها قال: «وحدثنا أبو الحسن عن أبي بكر حدثنا أبو جعفر...».

٤- وأعاد السند مرة أخرى كسابقه في الصفحة نفسها مختصراً، وكلها في موضوع تسمية شهر رمضان، وهي من طريق الحوفي إلى أبي جعفر النحاس صاحب كتاب «إعراب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وهما مطبوعان معروفان.

ولقد كان منتظراً ومطلوباً من الباحثة أن تترحم لأبي الحسن الحوفي أو أن تذكره على الأقل من بين شيوخ المؤلف، ولو فعلت ذلك لتبين لها أن المؤلف قد روى عنه بمصر كما جاء النص على ذلك في الرواية الأولى، وسوف تلاحظ أيضاً أن المترجمين مجمعون تقريباً على أنه توفي سنة ٤٣٠هـ، ومعنى ذلك أن الراوي عنه لو كان هو قوام السنة المتوفي باتفاق سنة ٥٣٥هـ لكان قد عاش بعده خمساً ومائة سنة.

أما أبو الحسن الحوفي المذكور فقد ترجم له سائر أهل طبقات الحويين واللغويين، ومن أحسن تراجمه ما ذكر أبو الحسن علي بن يوسف القفطي في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة»^(١) قال: «علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوي الحوفي المصري فاضل عالم بالنحو والتفسير، قيم بعلل العربية أتم قيام، من أهل ضيعة من حوف مصر، واسمها «شبرا اللجة».

«دخل إلى مصر فطلب العربية، وقرأ على أبي بكر الأذقوي، وأخذ عنه وأكثر، وطالع الكتب، ولقي جماعة من علماء المغرب القادمين على مصر وغيرهم، وتصدر لإفادة هذا الشأن، وصنف في النحو مصنفًا كبيراً غني به النحويون استوفى فيه

(١) إنباه الرواة (٢/٢١٩) ترجمة رقم ٤٢٣.

العلل والأصول، وصنف مصنفات أصغر منه رأيت المصريين يشتغلون بها، وصنف تصنيفاً كبيراً في «إعراب القرآن» أبدع فيه يتنافس العلماء هالك في تحصيله...»

وترجم له الإمام السيوطي في بغية الوعاة^(١)، فذكر من مصنفاته أيضاً كتاب «البرهان في تفسير القرآن» و«علوم القرآن»، و«الموضح في النحو» قال: «ومات مستهل ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة».

قلت: وكتاب البرهان المذكور من أهم كتب التفسير التي رواها عنه المغاربة والأندلسيون، وقد أشار إليه أبو عمرو الداني في «رسالة التنبيه» متهماً أبا العباس المهدي - وهو من الرواة عن أبي الحسن الحوفي - بالإغارة عليه وانتحال بعض ما فيه لنفسه، وذكره أبو بكر بن خير أيضاً في جملة ما رواه عن شيوخه في فهرسته المشهورة^(٢) وسماه «البرهان في علوم القرآن» وقال: في مائة سفر ضخمة وذكر سنده به إلى مؤلفه من طريق أبي الحسن شريح عن أبيه محمد بن شريح صاحب «الكافي في القراءات» عن أبي جعفر النحوي سمعه منه سنة ٤٣٤ هـ عن مؤلفه أبي الحسن الحوفي فهذا الإمام الفقيه هو أجل شيوخ المؤلف، وعليه تخرج فيما نلاحظه في كتابه بين أيدينا من تدقيق في مسائله ومباحثه التفسيرية والبيانية واللغوية والإعرابية، وأثر هذا الشيخ في المؤلف جلي واضح في تحرير المسائل النحوية حيث نجده يرجح مذاهب البصريين ويعبر عن أصحاب هذا الاتجاه بمثل هذه العبارات في الكتاب «وذهب المحققون من أصحابنا»^(٣) «فإن أصحابنا لا يميزون ذلك»^(٤) «ولا

(١) بغية الوعاة (١٤٠/٢) ترجمة رقم ١٦٤٨.

(٢) فهرست ابن خير ص ٧١.

(٣) ص ١٤٨.

(٤) ص ١٨٤.

يُجِيزُ هَذَا حِذَاقُ أَصْحَابِنَا»^(١) «هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا»^(٢) «وخطأه علماؤنا في ذلك»^(٣) يعني الفراء الكوفي... الخ.

فأين هذا التمثيل من اهتمامات قوام السنة لو كان هو مؤلف الكتاب؟ وما علاقته بأبي الحسن الحوفي وجماعته من البصريين في مذاهبهم السحرية؟
ثانياً: أما شيخه الثاني في الكتاب فهو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني المقرئ نزيل قرطبة قاعدة بلاد الأندلس المتوفى بها سنة ٤٣٧ هـ.

والمؤلف عنه في كتابه روايتان:

أولاهما: في الصفحة رقم ٣١ عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فقد قال في سياق الحديث عن ألف الاستفهام: «وسمعت أبا محمد مكي بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول: الاستفهام فيه معنى الإنكار ولا يجب أن تحمل الألف عليه، وكان يسميها ألف التعجب، كأن الملائكة تعجبت من ذلك، وأما أنا فأرى أنها ألف استرشاد...»

فهذه الرواية في هذا السياق تدل على أن المؤلف من الأخذين مباشرة عن أبي محمد مكي بن أبي طالب دون وجود وسيط في الرواية بينهما، كما أن قوله حكاية لقول مكي: «وكان يسميها» يدل على أنه متمرس بكلام شيخه، طويل الصحبة له أو التدبر لكلامه عارفاً به تمام المعرفة.

(١) ص ١٩٨.

(٢) ص ٣٣٩.

(٣) ص ٦٣.

لكن المحققة الفاضلة عمدت إلى قراءة هذه العبارة - كما قدمنا - قراءة جديدة، بل زادت على ذلك فتصرفت في اللفظ في صلب النص، وكتبت كلام المؤلف هكذا: «وسمع أبا محمد مكي بن أبي طالب بعض شيوخنا يقول» وضبطت كلمة «بعض» بضمة على الضاد علامة للإعراب على أنها فاعل «سمع» وعلقت على كلمة «سمع» بالهامش رقم (١) فقالت: «في الأصل «سمعت» والصواب ما أثبتته».

وهكذا وجهت المحققة الفاضلة كلام المؤلف لخدمة غرضها في دعواها عن وجود راو وسيط بينه وبين مكي، غافلة أو متعافلة عن دلالة الرواية الأخرى التي لا سبيل إلى قراءتها على ذلك النحو من التقدير والتغيير.

أما الرواية الثانية المذكورة فقد جاءت في الصفحة (٧٤)، وقد وردت في سياق بيان معنى قوله تعالى في سورة آل عمران «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» الآية، وقد ساقها المؤلف هكذا: «وقرأ ابن عباس - فيما حدثني أبو محمد مكي بن أبي طالب المقرئ - وما يعلم تأويله^(١) إلا الله، ويقول الراسخون في العلم يقولون آمنا به» وهذه القراءة بعيدة من وجهين: أحدهما: مخالفة المصحف، والثاني: تكرار اللفظ لأن اللفظ الثاني يغني عن الأول.

فهذه الرواية كما نرى صريحة «في سماع المؤلف من أبي محمد مكي لا تحتمل إلا ذلك، لقوله: «فيما حدثني» والتحديث عند علماء الرواية من أعلى مراتب التحمل عن الشيخ، فلا يحمل إلا على السماع.

قال الخطيب البغدادي: «أرفع العبارات سمعت ثم حدثنا ثم أخبرنا».

(١) جاءت الآية عند المحققة في الكتاب بلفظ «(وهو ما يعلم تأويله إلا الله)» ولا أدري أهـي في الأصل على هذا اللفظ أم وقع الخلل في النقل؟.

قال الإمام بدر الدين بن جماعة في «المنهل الروي»^(١): «قال الخطيب: أرفع العبارات: «سمعت ثم «حدثنا» ثم «أخبرنا» وهو كثير في استعمال الحفاظ في ذلك قبل أن يشيع تخصيصه بما قرئ على الشيخ، ثم «أنبأنا» وهو قليل في الإستعمال.. قال: وقيل: «حدثنا» و«أخبرنا» أرفع من «سمعت» لدالتهما على أن الشيخ رَوَاهُ الحديث بخلاف «سمعت»».

وبهذا يتبين أن المؤلف تلميذ مباشر بالسماع من مكّي بخلاف ما نُحِيل إلى المحققة الفاضلة.

والإمام أبو محمد مكّي غني عن التعريف، وهو صاحب «كتاب التبصرة في القراءات السبع» و«كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع» و«كتاب (الرعاية) في التجويد وغيرها، رحل في طلب القراءات فقرأ بمصر على أبي بكر الأدفوي وأبي عدي عبد العزيز بن محمد وأبي الطيب عبد المعتم بن عبيد الله بن غلبون، وحج ولقي عدداً من العلماء وشيوخ الرواية بالحرم المكّي، ودخل الشام، ثم رجع إلى القيروان بإفريقية، ثم هاجر إلى الأندلس ودخل قرطبة سنة ٣٩٣ هـ وأقام بها إلى أن توفي سنة ٤٣٧ هـ^(٢).

ويلاحظ أن المحققة تحيل عليه في تحقيقها حين تذكر كتبه «مشكل إعراب القرآن» فتقول دائماً: «مشكل القيسي» وهذا يوهم أن مكّي بن أبي طالب كان معروفاً بنسبه «القيسي» وهذا غير صحيح، وإنما يذكر في كتب القراءات باسمه ونسبه أو بهما مع الكنية، وربما زيد فيها ذكر حلية يتميز أو يشتهر بها، كأن يقال: «المقرئ» أو «القيرواني» وفي بعضها «المغربى» وأما ذكره بلقب أو نسب

(١) المنهل الروي ص ٨٠.

(٢) ترجمته في غاية النهاية (٣٠٩/٢ - ٣١٠) الترجمة رقم ٣٦٤٥

«القيسي» فلا أعلم أحداً يذكره به مجرداً من اسمه ونسبه كما تفعل المحققة الفاضلة.

ثالثاً: أما الشيخ الثالث من المذكورين من شيوخه في الكتاب فهو أبو محمد عبد الله بن الوليد.

وقد روى عنه في موضع واحد من كتابه وهو في الصفحة رقم (٦٠) عند الحديث عن معجزة انشقاق القمر، فجاء ذكره في سياق كلام أسنده المؤلف إلى الإمام الزجاج فقال: «قال الزجاج: وقد عاند قوم وارتكوا العناد فقالوا: لم ينشق، وإنما المعنى سينشق، وقد روي ذلك عن جماعة، حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد عبد الله بن الوليد عن التميمي قال: حدثنا ابن مقسم، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قال: حدثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق...» وساق باقي السند.

وقد ساق المحققة هذه الرواية المصدرة بقول الزجاج في سياق واحد، وكان الكلام كله من قول الزجاج، وكان الزجاج هو القائل: حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد... الخ، مع أن قول الزجاج ينتهي عند قوله: «سينشق» وكان ينبغي أن ترجع المحققة إلى السطر لتشعر القارئ بأن العبارة التالية: «وقد روى ذلك عن جماعة، حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد...» هي من كلام المؤلف مما ذيل به على قول الزجاج تفسيراً له وتدليلاً عليه وتعليقاً.

فإذا لم يكن هذا التوهم هو ما أوقع المحققة في سوق كلام الزجاج متصلاً بكلام المؤلف، لم يبق إلا احتمال أن تكون المحققة قد تعمدت أن تغض الطرف عن هذا الشيخ حتى لا تصادم ما ركنت إليه من نسبة الكتاب إلى «قوام السنة»؛ لأن القول برواية قوام السنة عن أبي محمد بن الوليد سيفضي إلى القول بدخوله مصر، وكونه عاش بعد شيخه المروي عنه في السند قرابة سبعة وثمانين عاماً، وذلك لو صح يحصل طريق قوام السنة عن ابن الوليد في رواية كتاب السيرة في زمنه أعلى طريق في

الرواية في حين أن المقرر عند أئمة الرواية خلاف ذلك^(١).

ومهما يكن فنحن على يقين بناء على ما في الكتاب المطبوع «إعراب القرآن» وعلى ما نجده في عدد من مصادر الرواية الأخرى وفهارس العلماء، من أن أبا محمد عبد الله بن الوليد الأنصاري الأندلسي هو من جملة مشايخ المؤلف الذي سوف نتعرف عليه عن قريب بعون الله.

وأبو محمد بن الوليد إمام جليل من فقهاء المالكية، له فهرسة مشهورة رواها ابن خير في جملة مرويياته^(٢)، رواية عن أبي القاسم بن بقي عن الفقيه محمد بن فرج المعروف بابن الطلاع عن مؤلفها ابن الوليد.

ورواها الإمام أبو محمد عبد الحق بن عطية في فهرسته^(٣) من هذه الطريق من رواية ابن عطية عن ابن الطلاع، وقد أسند ابن خير في فهرسته^(٤) كتاب «العالم والمتعلم في معاني القرآن» لأبي جعفر النحاس بأسانيد عديدة، منها إسناده له من طريق الفقيه الأصولي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي عن أبي محمد بن الوليد الأندلسي قال: حدثني به أبو الحسن علي بن إبراهيم بن إسماعيل الحوفي^(٥) عن ابن النحاس مؤلفه^(٦).

(١) ذكر الإمام القاسم بن يوسف التيجي السبي (ت ٧٣١هـ) في برنامجه ص ١٣٠-١٣١ في حديثه عن سيرة ابن اسحاق من رواية الحافظ أبي طاهر السلفي عن عبد الرحمن بن محمد بن فاتك بمصر سنة ٥١٥هـ عن أبي محمد عبد الله بن الوليد الأنصاري سجاءاً في سنة ٤٤٣هـ عن أبي محمد عبد الله بن محمد اللمائي قراءة عليه بالقبروان في سنة ٣٨٤هـ، ذكر التيجي تعليقاً على هذه الرواية قوله: «ليس يوجد اليوم في هذا الكتاب -يعني السيرة- أعلى من هذا الإسناد شرقاً وغرباً» يعني بذلك رواية عبد الرحمن بن فاتك عن أبي محمد بن الوليد المذكور بهذا السند.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص ٤٣٢.

(٣) فهرسة ابن عطية ص ٦٩ ترجمة ٣.

(٤) ص ٦٥.

(٥) تقدم في شيوخ مؤلف الكتاب الذي نحن بصدد.

(٦) فهرسة ابن خير ص ٦٥.

وأُسند ابن عطية أيضاً في فهرسته^(١) في ترجمة شيخه بالإجازة أبي عبد الله محمد بن منصور الحضرمي الساكن بالإسكندرية كتاب «معاني القرآن» لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قال: أخبرني به عن أبي محمد بن الوليد عن أبي العباس أحمد بن علي الكسائي قال: قرأت على أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرئ قال أبو إسحاق يعني الزجاج...»

وهذا السند الذي أسند به ابن عطية كما ترى هو نفس السند الذي نجده عند مؤلف الكتاب، فقد تقدم أنه قال في روايته: «حدثنا الشيخ الفقيه أبو محمد عبد الله ابن الوليد عن التميمي قال: حدثنا ابن مقسم قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج..».

والفارق الوحيد الذي بين السندين هو الفرق في شيخ أبي محمد بن الوليد فقد جاء في الكتاب باسم «التميمي» وعبد ابن عطية باسم «الكسائي» فإذا لم يكن أحدهما مصحفاً عن الآخر، فهما بشيخانم لأبي محمد بن الوليد يروي عن كل منهما كتاب الزجاج المذكور. أما ابن مقسم فهو مشترك بينهما، وهو قارئ مشهور هو وأبوه ترجم لهما ابن الجزري في الغاية^(٢).

وعلى أي حال فإن أبا محمد بن الوليد من شيوخ المؤلف، وهو من علماء الأندلس المتصدرين للرواية في مصر، وقد ترجم له في الأندلسيين أبو القاسم خلف بن بشكوال في كتاب الصلة^(٣) فقال فيه: عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر

(١) ص ٨٨-٨٩.

(٢) انظر ترجمة الولد أحمد بن محمد بن الحسن في غاية النهاية (١١٠/١)، ترجمة ٥٠٧، و ترجمة الوالد محمد

بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار البغدادي في غاية النهاية (١٢٣/٢-١٢٤) ترجمة ٢٩٤٥

(٣) كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم (٢٦٧/١) ترجمة ٦٠٥.

الأنصاري من أهل قرمونة، سكن مصر واستوطنها، يُكنى أبا محمد، سمع بقرطبة قديماً من أبي القاسم إسماعيل بن إسحاق الطحان وغيره، ورحل إلى المشرق سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، فأخذ في طريقه بالقيروان عن أبي محمد بن أبي زيد الفقيه وأبي الحسن القاسبي... وحج وأخذ بمكة عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي كثيراً، وعن أبي العباس أحمد بن بندار الرازي... واستوطن مصر، وحدث عن جماعة من أهلها، وحدث بها، وكان ثقة فيما رواه ثبتاً ديناً فاضلاً، حافظاً للرأي، مالكي المذهب، وطال عمره، وروى عنه جماعة من علماء الأندلس، وخرج من مصر إلى الشام في ربيع سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وتوفي بالشام في شهر رمضان من سنة ثمان وأربعين وأربعمائة.

وقد ترجم له الحميدي أيضاً^(١) وذكر أنه رحل من الأندلس قبل الثمانين وثلاثمائة وذكر نحوه مما تقدم قال: وأقام بالقيروان وتفقه فيها، ثم رحل إلى مكة وأقام بها مدة ومصر، ثم انتقل إلى بيت المقدس وبها مات.

فمؤلف الكتاب المطبوع بتحقيق الباحثة الفاضلة، يروي عن أبي محمد بن الوليد المذكور بلا شك وهو شيخه المذكور في السند الذي ذكرناه نقلاً عن الكتاب.

رابعاً: أما الشيخ الرابع والأخير ممن روى عنهم المؤلف في كتابه فهو أبوه، وأبوه هذا المجهول عندنا حتى الآن بسنده هذا الذي سسوقه نقلاً عن الكتاب، هو مفتاح السر الذي سيساعدنا على معرفة صاحب الكتاب بعون الله.

ونلاحظ على المحققة الفاضلة مرة أخرى أنها لم تول رواية المؤلف عن أبيه أية أهمية مع تكررها فيه بشكل ملحوظ، كما أنها لم تذكر أباه في جملة مشايخه الذين أخذ عنهم، وإنما اكتفت بقولها في سياق الحديث عن «قوام السنة»^(٢) «فهو ابن أبي

(١) جذوة المقتبس ص ٢٦٦ ترجمة ٥٦٩.

(٢) ص ٥.

جعفر محمد بن الفضل ذلك الرجل الورع الصالح..» هذا مع أنها كانت بصدده الحديث عن شيوخه.

ونحن إذا رجعنا إلى روايته عن أبيه في الكتاب نجد أنها أكثر الروايات فيه، فقد أسند عنه في ستة مواضع من الكتاب:

١- ففي الصفحة (٢١٠) قال: «وحدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب حدثنا القاضي منذر بن سعيد حدثنا أبو النجم عصام بن منصور المرادي القزويني حدثنا أبو بكر عبد الله بن عبد الرحيم البرقي^(١) حدثنا أبو محمد عبد الملك بن هشام...»

٢- وفي الصفحة ٢٤٢ أيضاً قال: «حدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب عن القاضي منذر بن سعيد عن أبي النجم...» وذكر نحوه.

٣- وفي الصفحة ٣١٨ قال: «حدثني أبي عن عمه إبراهيم بن غالب عن القاضي منذر بن سعيد...» الخ

٤- وفي الصفحة ٣٤٣ قال: «حدثني أبي عن عمه...» وذكر السند نفسه إلى ابن هشام.

٥- وفي الصفحة ٤٨٠ اختصر السند فقال: حدثني أبي عن عمه قال: حدثنا القاضي منذر بن سعيد... الخ.

٦- وفي الصفحة ٥٠٩ قال أيضاً: «حدثني أبي عن عمه عن منذر بن سعيد عن أبي النجم... الخ.

فهذه ست روايات كلها مما رواه المؤلف عن أبيه دون أن يسميه، عن عم أبيه.

(١) جاء ذكره في الكتاب بسقوط الباء ((البرقي)) والصواب ((البرقي)) كما في ص ٣١٨، ٣٤٣.

وهو إبراهيم بن غالب عن القاضي الأندلسي المشهور؛ منذر بن سعيد البلوطي قاضي قرطبة لعبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر إلى أن توفي بها سنة ٣٥٣هـ^(١).

وقد مرت المحققة بهذه الروايات كلها دون أن تفيد منها شيئاً في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ولا سيما أن السند يطرح تساؤلاً لا مفر من اعتباره، وهو أنه يذكر أن الجلد الأعلى للمؤلف اسمه غالب، لأن عم أبيه هو إبراهيم بن غالب، وهو يلتقي معه في «غالب» المذكور، فكيف تجاوزت المحققة الفاضلة هذه الإشارة القيمة، ولم تبعثها على التوقف في نسبة الكتاب إلى قوام السنة؟ مع أنها حين ساقّت سلسلة النسب الكاملة لقوام السنة ذكرت أنه هو: «إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني... الخ، فأين اسم «غالب» في سلسلة نسب المؤلف، وهو قد ذكره في المواضع المذكورة من الكتاب؟

أما نحن فقد استفدنا من هذه الإشارة القيمة، واستطاعت أن تقودنا نحو الوقوف على ما نعتقد أنه الصواب إن شاء الله في نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، لا يعترينا في ذلك أدنى شك أو ارتياب وإلى القارئ الكريم هذه المعالم التي استرشدنا بها في معرفة مؤلف الكتاب:

أولاً: فأول هذه المعالم التي تعرفنا عليها من خلال الأسانيد الآتية الذكر: أن المؤلف ينتمي إلى الجهات المغربية، لا إلى المشرق وخاصة إلى أصبهان، وذلك لأن ثلاثة من شيوخه المذكورين وهم أبوه وأبو محمد مكي وأبو محمد بن الوليد كلهم من الجهات المغربية، وشيخه الرابع وهو أبو الحسن الحوفي من علماء مصر، وقد

(١) ترجمة منذر بن سعيد البلوطي في تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي (١٤٢/٢) ترجمة ١٤٥٤.

رأينا في السند قوله: إنه حدثه بمصر كما تقدم.

ثانياً: وثاني هذه المعالم أن عم أبيه في الأسانيد الستة كلها يروي عن القاضي منذر بن سعيد البلوطي قاضي قرطبة الشهير، وهو وإن لم يترجم له أحد فيما أعلم في الطبقات فيمن ورد على الأندلس من الغرباء، فإن اختصاصه بمنذر بن سعيد يفيد أنه من أبناء المنطقة، وبعيد أن يكون من أهل أصهان، إذ أن العادة كانت جارية برحلة طلاب العلم من المغرب وجهاته من الأندلس وإفريقية إلى المشرق لا العكس، وخروج بعض الشخصيات إلى الأندلس كأبي علي القالي وصاعد نادر جداً.

ثالثاً: وقد استفدنا من رواية المؤلف عن أبيه عن عم أبيه عن منذر بن سعيد، ومن تسميته لعم أبيه باسم إبراهيم ابن غالب، أن المؤلف هو: «فلان بن فلان بن فلان بن غالب..»، ومعنى ذلك أن غالباً هو جد أبيه، وذلك يعني أن أي نسبة للكتاب إلى من يمكن أن يدخل في الإحتمال لا تقبل إلا إذا جاءت منسجمة مع هذا السبب الذي يفهم من ذكر المؤلف له في الكتاب.

ومن هنا فقد كان الظن قد ذهب بي أول نظري في نسبة الكتاب إلى أن يكون من تأليف الإمام المقرئ أبي الطاهر اسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران السرقسطي صاحب كتاب «العنوان في القراءات» المطبوع.

وقد كان مما قوى هذا الإحتمال عدي جملة أمور:

أحدها: أن أبا الطاهر المذكور عرف برحلته من الأندلس وإقامته بمصر وتصدره بها^(١).

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية (١٦٤/١) ترجمة ٧٦٣ وفيها أنه قرأ على عبد الجبار الطرسوسي يعني صاحب كتاب (اجتنى في القراءات)، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر، واختصر كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي.

وثانيها: أنه كان ملازماً للنحوي الآنف الذكر أبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي حتى عرف بصاحب الحوفي^(١)

وثالثها: أن له كتاباً بعنوان «إعراب القرآن».

ورابعها: أنه توفي سنة ٤٥٥ هـ أي أنه كان يعيش في فترة موافقة للتي ألف فيها الكتاب.

غير أنني حينما نظرت في هذه المعطيات نظرة فحصر واختبار تهاوت جميعاً أمام البحث العلمي، وذلك أنني وجدت الجد الأعلى لأبي الطاهر بن خلف هو «عمران» لا «غالب» الذي هو الجد الأعلى لصاحب الكتاب موضوع الدرس كما تقدم في رواية والد «المؤلف» عن «عمه» إبراهيم بن غالب.

ووجدت أيضاً أن كتاب «إعراب القرآن» لأبي الطاهر كتاب ضخم بالقياس إلى الكتاب المطبوع الذي بين أيدينا، وإذا كان كتابه بعيداً عني في مخطوطاته^(٢) فقد رجعت إلى فهرسة الخزانة التي هو فيها، فوجدته غير الكتاب الذي نحن بصدده لأنه يتألف من مجلدين كبيرين^(٣).

وإذن فلم يبق إلا أن أصرف النظر عن أبي الطاهر بن خلف إلى غيره فليس هو صاحب الكتاب.

وبينما أنا أجيل النظر في كتب التراجم أبحث في «تاريخ علماء الأندلس» لابن

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت (٦ ١٦٥-١٦٧) وذكر أن كتابه «إعراب القرآن» تسع مجلدات.

(٢) توجد منه نسخة تامة بالخزانة الملكية بالرباط، الجزء الأول منه تحت رقم ٥٢٤٤ ويقع في ٤٢٨ ورقة، والجزء الثاني تحت رقم ١١٥٥٦ ز، ويقع في ٢٩٢ ورقة. ومنه الجزء الأول من نسخة ندية بالخزانة نفسها تحت رقم ١١٥٩٦ ز، ويقع في ٢٧٥ ورقة.

(٣) انظر فهرس الخزانة الحسنية بالرباط المجلد ٦ ص ٣٤٠-٣٤١.

الفرضي و«الصلة» لابن بشكوال، و«التكملة» لابن الأبار، و«الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، و«صلة الصلة» لأبي جعفر بن الزبير وغيرها لعلي أقف على إبراهيم بن غالب المذكور، وأنقب مرة أخرى في طبقات المالكية في «ترتيب المدارك» لعياض و«الدياج المذهب» لابن فرحون، و«شجرة النور الزكية» لابن مخلوف، وغيرها وبدون جدوى، رجعت إلى تراجم النحاة واللغويين، وإذا بي أقف على ضالتي، لا بالتعرف على إبراهيم بن غالب فهو ما يزال إلى الآن تحت أستار الغيب، وإنما بالتعرف على من يرجي أن يكون هو صاحب الكتاب.

لقد استوقفتني وأنا أتصفح تراجم «بغية الوعاة» للإمام السيوطي باحثاً عن ترجمة علي بن إبراهيم الحوفي^(١): لعلي أجد في ترجمته ذكراً للرواة عنه ممن يحتمل أن يكون أحدهم هو صاحب الكتاب، فلم أجده ذكر إلا أنه أخذ عن أبي بكر الأذفوي، وأنه كان نحويًا قارئاً، صنف «البرهان في تفسير القرآن» و«علوم القرآن» و«الموضح في النحو» ثم ذكر وفاته سنة ٤٣٤ هـ، ولم يسم السيوطي أحداً ممن أخذ عنه.

وبينما أنا أقلب باقي التراجم في حرف العين فيمن يشتركون مع الحوفي في اسم «علي»، وقعت عيني في الصفحة ١٨٣ من المجلد الثاني في الترجمة رقم ١٧٤٦ على هذا العلم الذي سماه ونسبه وترجم له فقال:

«علي بن فضال بن علي بن غالب الجاشعي القيرواني أبو الحسن، ويعرف بالفرزدقي، لأن الفرزدق جده، كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير، رحل إلى البلاد، وأقام بغزنة مدة، وصادف بها قبولا، ورجع إلى العراق، وأقرأ ببغداد مدة النحو واللغة، وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب.. ثم ذكر

(١) مروج في البغية (١٤٠/٢) ترجمة ١٦٤٨.

مؤلفاته، غير أنه لم يذكر فيها كتاباً باسم «كتاب إعراب القرآن».

وإذن فما الذي رشحه ليكون موضوع البحث والتحقيق وأن يلفت النظر بوجه خاص؟ إنه اسم جده الأعلى «غالب» لا غير.

وتابعت البحث، وفي هذه المرة باحثاً عن ترجمة علي بن فضال، وكم عجبت لأنه غير مترجم له لا في أهل إفريقية والقيروان، ولا في الأندلسيين ممن يكون قد دخلها من الغرباء، ولا في طبقات المالكية ولا غيرها.

وبحثت في كتاب «إنباه الرواة على أنباه النحاة» لأبي الحسن القفطى، فوجدت فيه ترجمة مطولة لعلي بن فضال، ذكر فيها نسبه إلى الشاعر الفرزدق فقال فيه: «علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع القيرواني النحوي أبو الحسن المجاشعي^(١) هجر مسقط رأسه، ودوخ الأرض ذات الطول والعرض، مصرًا وشامًا، وعراقًا وعجمًا، حتى وصل إلى مدينة المشرق: غزنة فتقدم بها وأعظم عليه أمثالها، واختاروا عليه التصانيف، وشرع في ذلك، وصنف لكل رئيس منهم ما اقتضاه، ثم انكفأ راجعاً إلى العراق، وانخرط في جماعة «نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسي الوزير، ولم تطل أيامه بعد ذلك حتى ناداه اللطيف الخبير فأجاب».

ثم ذكر بعد هذا أسماء مؤلفاته فلم يذكر فيها كتاباً باسم «إعراب القرآن» وإنما ذكر كتاباً أخرى كثيرة في النحو وغيره سنعود إلى ذكرها، وذكر وفاته ببغداد في يوم الثلاثاء ثاني عشرين شهر ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ^(٢).

(١) انظر هذه السلسلة من نسبه أيضاً في معجم الأدباء لباقوت (٩٠، ٩٤)

(٢) إنباه الرواة (٢٩٩/٢) ترجمة ٤٧٩.

وهكذا كان ما يزال الإبهام فيما يبدو على حاله يحيط بالقضية، غير أننا منذ الآن مع عالم نحوي مفسر متنوع الثقافة تنطبق عليه الصفات التي تتوافق مع ما يحتمل أن يكون هو المطلوب.

فالرجل قد عاش في الحقبة التي عاش فيها شيوخ المؤلف كآبي محمد مكي (ت ٤٣٧هـ) وآبي الحسن الحوفي (ت ٤٣٠هـ) وآبي محمد بن الوليد (ت ٤٤٨هـ)، كما أن جده الأعلى أي جد والده يوافق جد صاحب الكتاب كما تقدم.

وإذن فلنشد يد الضنين على هذين العنصرين حتى ينضاف إليهما غيرهما.

ثم نظرت في أواخر ترجمة ابن فضال تعليقاً بالهامش ذيل به محقق كتاب ((إنباه الرواة)) الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم نقله عن ترجمة علي بن فضال في كتاب تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم وهو كتاب أشار إليه في مصادره في تحقيق الكتاب في الفهارس^(١).

وإذا ابن مكتوم يذكر في هذه الترجمة في سياق حديثه عن أبي الحسن علي بن فضال الجاشعي رواية جاء فيها قوله: ((قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسب البغدادي - رحمه الله - قرأت على الأئجب أبي السعادات عن أبي العلاء وجيه بن هبة الله بن المبارك السقطي حدثنا أبي - ونقلته من خطه - حدثنا الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب، حدثنا أبو محمد مكي بن أبي طالب يقرطبة في منزله، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن القابسي... ورفع السند إلى أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال: الصوم جنة من النار.

أقول: هذا عنصر جديد يضاف إلى العنصرين السابقين، فأبو الحسن بن فضال

(١) (٤/٤١٨) فذكره وأنه لأحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، منه نسخة بخط المؤلف بدار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور.

يروى عن أبي محمد مكي فيتفق ما في تلخيص ابن مكتوم من رواية ابن فضال عن مكي مع ما ندعيه حتى الآن من أن مؤلف الكتاب الذي يروي فيه عن مكي ليس سوى علي بن فضال بن علي بن غالب هذا الذي هدانا البحث إليه.

وبهذا يكون قد توافر عندنا الآن جملة من المعطيات نجملها فيما يلي:

أولاً: أن المؤلف ينتمي إلى الجهات المغربية أي إلى القيروان بإفريقية.

ثانياً: أنه يروي عن أبي محمد مكي بن أبي طالب^(١).

ثالثاً: أنه قيرواني مثله في النسبة إلى هذه الجهة والمدينة.

رابعاً: أنه سمع منه بمنزله في قرطبة كما جاء في النص عند ابن مكتوم.

خامساً: أن ترتيب اسمه هو علي بن فضال بن علي بن غالب، وغالب هو الجد الأعلى للمؤلف، ويتفق اسمه مع ما تقدم من رواية والد المؤلف عن عمه إبراهيم بن غالب.



فلنضم إليها الآن ما أمكن أن يستخلصه من الكتاب نفسه المطبوع باسم «إعراب القرآن» العنصر التالي:

سادساً: أن مؤلف الكتاب فيما يبدو مالكي المذهب^(٢)، وهذا هو المستظر أن

(١) انظر في رواية ابن فضال عن مكي أيضاً كتاب لسان الميزان للحافظ ابن حجر (٢٤٩/٤)

(٢) نعم يشوش على ما ذكرناه من كون أبي الحسن بن فضال مالكي المذهب أننا لا نجد مروجاً في طبقات فقهاء المالكية عند عياض وابن فرحون وابن مخلوف مثلاً، كما أننا نجد الإمام السيوطي ينقل في ترجمته عن عبد الغفر أنه قال: «ورد ابن فضال ليسابور فاجتمعت به فوجدته بخرأ في علمه، ما عهدت في البلدتين ولا في الغرياء مثله، وكان حبلياً يقع في كل شافعي» بغية الوعاة (١٨٣/٢) ترجمة ١٧٤٦.

وقد كفانا التحقيق في مذهب المؤلف محقق كتاب «شرح عيون الإعراب» الآتي، الدكتور حامي جيل حداد، فهذا الباحث وإن كان لم يذكر أو يتوصل إلى ما يثبت أن ابن فضال مالكي المذهب، فقد أفادنا في

يكون عليه مؤلف مثله مغربي قيرواني النشأة، متلمذ على مشيخة أهل بلده ممن رأينا الرواية عنهم: وهم جميعاً مالكية، وليس في الكتاب رواية ولو واحدة عن شيخ عراقي أو نيسابوري أو أصبهاني ممن يشبه في أن يكون مؤلف الكتاب قد روى عنهم.

وما يستأنس به فيما ذكرناه من كونه مالكي المذهب غير ما تقدم أنه ينقل في كتابه عن مالك ولا ينقل عن غيره من الأئمة،^(١) فإنه لم يذكر في كتابه لا أحمد ولا الشافعي، أما أبو حنيفة فقد ذكره في موضعين فقط^(٢).

سابعاً: أن مباحث المؤلف في الكتاب تدل على رسوخ قدم في الصناعة النحوية واللغوية وكونها هي الغالبة على المؤلف كما تشهد بذلك تحليلاته وتعليقاته في الكتاب وموازناته الكثيرة بين أقوال أئمة البصرة والكوفة وانتصاره في الغالب لأقوال البصريين وتسميته لهم بأصحابنا، وهذا المستوى من التخصص والحدق لا يعرف عن قوام السعة ونظرائه من المحدثين، كما أن ابن فضال لا يظهر من تأليفه

تحقيق العبارة الآفة الذكر، وهي ما نقله السيوطي في قوله ((وكان حنبلياً يقع في كل شافعي)) لقد وجد أن العلامة الداودي أعاد نقل العبارة ذاتها في ترجمة ابن فضال في طبقات المفسرين (٤٢٦/١) وقال أعني المحقق: ((ولم أعتز على ما يؤيد هذا فيما كتب عن الرجل وعبدنا أن الداودي وأهم فيما نسب إلى ابن فضال وحجتنا في هذا ما يلي:

- ١- لم يرد لابن فضال ذكر في طبقات الخنابلة ولا فيما استدرج عليها.
- ٢- ينقل الداودي كثيراً عن ياقوت الحموي، وقد ورد في ترجمة ابن فضال عند ياقوت ما صورته ((وحدث محمد بن طاهر المقدسي - وكان ما علمت وقاعة في كل من انتسب إلى مذهب الشافعي لأنه كان حنبلياً - سمعت إبراهيم بن عثمان الفري نيسابوري يقول: لا دخل أبو الحسن بن فضال النحوي... الخ، قال المحقق: وواضح من النص أن قول ياقوت: ((لأنه كان حنبلياً)) خاص بمحمد بن طاهر المقدسي وليس بابن فضال.

(١) انظر على سبيل المثال ص ٧٤-٥٧-٥٣٦.. الخ.

(٢) هما ص ٩ و ١٣٩.

هذا الذي نسبناه إليه كبير حذق أو معرفة بالصناعة الحديشية، لأنه يروي الضعيف والواهي^(١).

وإنما الغالب عليه فيه الذي بلغ فيه مستوى الإمامة، حتى أمسى يوازن بين أقوال أئمة النحو واللغة ويقضي على بعضهم بالخطأ والوهم، وحتى يبلغ أن يقول ذلك في إمام الصناعة سيويه، فيقول في قوله تعالى «(إن الله يسريء من المشركين ورسوله...)» في الآية من سورة التوبة: «(وذكر سيويه وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً على موضع «أن»)، وهذا وهم منه، لأن «أن» المفتوحة مع ما بعدها في تأويل مصدر، فقد تغيرت عن حكم المبتدأ وصارت في حكم «ليت» ولعل^(٢).

ويقول في الصفحة (٣١): وقد غلط القتيبي .. يعني ابن قتيبة.

ويقول راداً على أبي زكريا الفراء إمام أهل الكوفة (ص ٦٣): «وخطأه علماؤنا في ذلك».

ويقول مخالفاً لشيخه مكّي بن أبي طالب في همزة الإستفهام في قول الملائكة: «(أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا)» قال: فكان يسميها ألف التعجب، أما أنا فأرى أنها ألف استرشاد... الخ.

أما الآن وقد قام في أنفسنا ما نرجوا أن يكون هو الصواب، وأن يكون القارىء الكريم قد اقتنع معنا بما قررناه في شأن الكتاب ونسبته إلى أبي الحسن بن فضال المجاشعي لا إلى «قوام السنة» فلستأذنه في القيام معه بجولة أخرى نقوم بها حول مضمون الكتاب لنزيده يقيناً بما وصلنا إليه من هذه النتائج.

(١) حتى إنه ليذكر أقوال عيسى -عليه السلام- وغيرها من الإسرائيليات بما لا يثبت من طريق صحيح.

(٢) إعراب القرآن ص ١٤٠.

مقارنة بين كتاب إعراب القرآن المنسوب

لقوام السنة وبين كتاب (شرح عيون الإعراب):

عرف لأبي الحسن عليّ بن فضال المجاشعي المذكور كتاب طبع باسم «شرح عيون الإعراب» ألفه أبو الحسن شرحاً لكتاب «عيون الإعراب» لأبي محمد عبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري من تلاميذ أبي عليّ الفارسي، وكان قاضياً للقضاة بمدينة شيراز، وتوفي في حدود سنة ٣٥٠هـ^(١).

وشرح الكتاب لابن فضال مما طبع بمكتبة المنار - الزرقاء - الأردن في طبعته الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م بتحقيق الدكتور حنا جميل حداد بجامعة اليرموك - إربد.

وقد كان من الكتب التي أحضرها معه الابن حسن - أصلحه الله - من العربية السعودية في الصيف الماضي، ولم تتح لي الفرصة قبل الآن للتعرف على محتواه، ولا كنت قد انتبهت إلى أن مؤلفه هو أبو الحسن عليّ بن فضال المجاشعي الذي هو محور حديثنا في هذا التحقيق.

وكان من توفيق الله أني في أثناء التحقيق في شأن نسبة كتاب الإعراب الذي يعينا انتبهت إلى اسم المؤلف، فإذا هو عين المؤلف الذي ترجع عندي أنه صاحب الكتاب المطبوع المنسوب إلى «قوام السنة» باسم «إعراب القرآن» وبادرت على الفور إلى قراءة مقدمة التحقيق ثم أخذت في قراءة أول الكتاب، فلم يأخذني شك في أني بصدد كتاب لا يختلف كثيراً عن الكتاب الذي فرغت من قراءته، وهو كتاب الإعراب، وكنت وأنا أتقدم في القراءة أشعر أن عدداً من المباحث كنت قد قرأته عن قريب وأحياناً بنفس الألفاظ، فعلمت أني وفقت إلى دليل آخر أحسبه في

(١) عن مقدمة محققه ص ١٣.

نهاية القطع للشغب في كون التأليف معاً لمؤلف واحد هو الشيخ أبو الحسن عليّ بن فضال النجاشي رحمه الله كما سوف نعرضه على القارئ الكريم.

من وجوه التشابه بين كتاب

الإعراب وكتاب ((شرح عيون الإعراب)):

أولاً: فمن أول المشابه الواضحة بين الكتابين مما يسهل الوقوف عليه: طريقة التأليف في كل منهما، فعلى الرغم من أننا لم نتمكن من قراءة مقدمة كتاب ((إعراب القرآن)) لأنها مفقودة - كما تقدم - فإن المتصفح للكتاب لا يخطئه أن يلاحظ ما بينهما من وجوه الشبه في منهج التأليف. فالكتابان معاً على نمط واحد في اعتماد طريقة السؤال والجواب في تقديم المعلومات.

والى القارئ الكريم هذه النماذج من الكتابين تمثل ما ذكرناه.

أ- نماذج من كتاب ((إعراب القرآن)):

أول مباحث الكتاب يتعلق بالبسملة في أول المصحف. وأول مسائلها هكذا.

((مسألة)): وما يُسأل عنه من الإعراب أن يقال: ما موضع الباء من ((بسم الله))؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب عامة البصريين إلى أن موضع الباء

رفع على تقدير مبتدأ محذوف تمثيله: ابتدائي ((بسم الله)).. الخ^(١).

وثاني مباحث الكتاب قال فيه: ((وما يُسأل عنه أن يقال: لِمَ جُرَّت الباء؟

(١) إعراب القرآن ص ٥.

والجواب: أنها لا معنى^(١) لها إلا في الأسماء، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الجر ويقال: لم حُرِكتْ وأصلها السكون؟ والجواب: أن يقال: حُرِكتْ للإبتداء بها.

ويقال: فلم اختير لها الكسر؟ والجواب: أن أبا عمر الجرمي قال: كُسرت تشبيهاً بعملها، وذلك أن عملها الجر.. الخ^(٢) ثم قال: مسألة: وما يسأل عنه أن يقال: ما وزن اسم، وما اشتقاقه؟ والجواب: أنه قد اختلف فيه، فذهب البصريون إلى أنه من السمو... وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة..»

ب- نماذج من كتاب شروح عيون الإعراب لأبي الحسن علي بن فضال النجاشعي:

أول مباحث ابن فضال في أوائل شرحه للكتاب قوله بياناً لقول المؤلف: «باب ما الكلام مجماً ومفصلاً؟» «مسائل من هذا الباب» ويقال: ما الكلام؟ والجواب: أنه كل جملة مستقلة مفهومة.



ثم قال: مسألة: ويقال: إِذَا كَانَ الْكَلَامُ إِثْمًا هُوَ الْمَقِيدُ، فكيف مخرج صاحب هذا الكتاب: (٣) الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى؟ والجواب: أن مخرجه على الحذف، والتقدير: مؤلف الكلام ثلاثة أشياء... ثم قال: مسألة: ويقال: لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقل؟ والجواب: أننا اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها^(٤) فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتاً أو حدثاً

(١) كذا قال، وأظه أن الصواب: «(لا عمل لها)»؛ بدليل قوله: «(عملت الإعراب)».

(٢) ص ٦.

(٣) كذا ولعل في العبارة سقوط كلمة «قول» قيل «(صاحب الكتاب)».

(٤) كذا، وقد عامل الفعل على اعتبار تسهيل همزته، وإلا فقد كان عليه أن يقول: «(استقراناها)».

للذات، أو واسطة بينهما...»^(١).

مسألة: ويقال: فلم قدمتم الإسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ والجواب: أنا قدما الإسم على الفعل في المكان لما كان مقدماً عليه في الزمان.. الخ.

ثم قال: مسألة: ويقال: ما حد الإسم؟ والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك، فقال أبو بكر بن السراج: الإسم ما دل على معنى مفرد... وقال علي بن عيسى^(٢): ما دل على معنى دلالة الإشارة..»^(٣)

وهكذا قل: مسألة: ما خواص الإسم؟ والجواب....

مسألة: ويقال: ما حد الفعل؟ والجواب....

مسألة: ويقال: ما خواص الفعل؟ والجواب...

مسألة: ويقال: ما حد الحرف؟ والجواب....

وفعل مثل ذلك في سائر أبواب الكتاب، ولا يحفى أن النمط في الكتابين متشابه.

وجوه التماثل والتشابه

بين الكتابين في المباحث والألفاظ:

والى جانب هذا التشابه في المهج وطريقة التأليف فإن المتبع لكلام المؤلف في الكتابين لا يفوته أن يدرك تقارب المنزع حتى ليكاد يكون عنده التعبير الحرفي في كليهما واحداً. ومن الغريب أني حين تصفحت مصادر التحقيق التي اعتمدتها

(١) ص ٤٤-٤٥.

(٢) يعني الرمانى

(٣) ص ٤٦.

المحققة وجدت كتاب «شرح عيون الإعراب» من بينها^(١)، ولم تنبه إلى ما بين الكتابين من وجوه المشابهة والمطابقة في كثير مما سنراه.

ونحن ندعو القارئ إلى أن يقارن ويقابل بين عبارة كتاب الإعراب وعبارة «شرح عيون الإعراب» في النماذج التالية:

قول المؤلف في إعراب القرآن	قول ابن فضال في شرح عيون الإعراب
ص ٦: مسألة: وما يسأل عنه أن يقال: ما وزن ((اسم)) وما اشتقاقه؟ والجواب: أنه قد اختلف فيه، فذهب البصريون إلى أنه من السمو، لأنه سما بمسماه فينه وأوضح معناه. وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة لأن صاحبه يُعرف به.	ص ٥١: مسألة: ويقال: مم اشتق الاسم؟ والجواب: أنه من السمو. لأنه سما بمسماه فأوضحه وبين معناه هذا مذهب أهل البصرة، وقال أهل الكوفة: هو من السمة لأن صاحبه يُعرف به.
ص ٧: وقول البصريين أقوى في التصريف وقول الكوفيين أقوى في المعنى. فمما يدل على صحة قول البصريين: قولهم في التصغير ((سُمي)) وفي الجمع ((أسماء)) وجمع الجمع ((أسام)). ولو كان على ما ذهب إليه الكوفيون لقل في تصغيره ((وسيم)) وفي	ص ٥١: وهذا يفسد من ثلاثة أوجه: أحدها: أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه دخلته همزة الوصل، وإنما تدخله الهاء نحو ((عدة)) و((زنة)). والثاني: أنه لو كان من السمة لقل في تصغيره ((وسيم)) ولم يقل ((سُمي)).

(١) انظر المصادر والمراجع التي اعتمدتها المحققة في آخر «إعراب القرآن» ص ٦٠٤.

جمعه ((أوسم)) وفي امتناع العرب من ذلك دليل على فساد ما ذهبوا إليه.

وايضاً فإننا لم نر ما حذفنا فإثمه دخلت فيه همزة الوصل، وإنما تدخل فيه تاء التانيث نحو ((عدة)) ((وزنة)).

وقد قيل: هو مقلوب، جعلت الفاء في مكان اللام كأن الأصل ((وسم)) ثم أخرت الواو.

وقيل وزنه ((فعل)) بضم الفاء، وقيل ((فعل)) بكسرها لقولهم ((سم)) و((سم)) ولم يسمع ((سم)) بفتح السين.

أنشد أبو زيد:

باسم الذي في كل سورة رسمه

قد أخذت على طريق تعليمه

يروى بضم السين وكسرها، ثم حذف الواو على غير قياس.

إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين المتشبه وغير المتشبه، فالمتشبه نحو أخ وأب لأنك إذا ذكرت كل واحد منهما دل على نفسه وعلى معنى آخر.

ألا ترى أنك إذا ذكرت أباً ذلك على ابن، وإذا ذكرت ابناً ذلك على أب، وإذا ذكرت أخاً ذلك على أخ أو أخت.

والثالث: أنه لو كان كذلك لقل في جمعه ((أوسم)) أو ((أوسام)) ولم يقل: ((أسماء)) وفي امتناع العرب من ذلك دليل على فساد هذا القول.

وقد زعم بعضهم أنه مقلوب، وهو تعسف. ويقال: ما وزن الاسم؟

والجواب أنه يحتمل أن يكون ((فعلاً)) كعضو، ويحتمل أن يكون ((فِعْلاً)) كعضو. ولا يجوز أن يكون ((فعلاً)) بفتح الفاء، لأنهم قالوا ((سم)) و((سم)) بالضم والكسر، ولم يسمع منهم ((سم)) بالفتح. وأنشدوا.

باسم الذي في كل سورة رسمه

ينشد بضم السين وكسرها... وحذفت الواو عنها على غير قياس.

وقد قيل: حذفنا للفرق بين المتشبه وغير المتشبه، فالتشبه اسم يدل على نفسه وعلى مسمى، كأخ يدل على نفسه وعلى أخيه، وكأب يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت، وكابن يدل على نفسه وعلى أب أو أم (ص ٥٢).

<p>ص ١١١:</p> <p>قال: ونصب ((كنت أنت الرقيب)) لأنه خير كان، وأنت فصل وقرا الأعمش: ((كنت أنت الرقيب)) بالرفع... ومما جاء فيه الرفع قول قيس بن ذريح:</p> <p>تبكي على لبي وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر فإن تكن الدنيا بلي تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهر</p>	<p>في ص ١٤٠ قال:</p> <p>وقد قرأت القراء ((فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم)) و((كنت أنت الرقيب))... ومما جاء فيه الرفع قول قيس بن ذريح:</p> <p>تبكي على لبي وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر فإن تكن الدنيا بلي تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهر</p>
<p>وفي ص ١٥٤ قال بعد ذكر أن عامل الحال ينبغي أن يكون فعلاً فإن عدم لمعنى فعل، ومعنى الفعل على ضربين: أحدهما: ما تضمنه التبيه والإشارة في نحو قوله تعالى: ((وهذا بعلي شيخاً)).... والمعنى انتبه إليه شيخاً).</p>	<p>وفي ص ١٥٨ عند ذكر قوله تعالى (وهذا بعلي شيخاً) قال: ويسأل عن النصب في قوله ((شيخاً)) والجواب أنه منصوب على الحال، والعامل فيه معنى التبيه الذي في ((ها))</p> <p>كأنه قال: انتبه وانظر.</p> <p>وإن شئت جعلت العامل فيه معنى الإشارة، أي أشرت إليه شيخاً.</p>
<p>وفي ص ٢٥٠ قال عن ((ثم)) العاطفة: وزعم بعض النحويين أنها تكون في معنى الواو نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ قال: ومما يسأل عنه أن يقال: كيف جاء ((ثم))</p>	<p>وفي ص ١٢٧ في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ قال: ومما يسأل عنه أن يقال: كيف جاء ((ثم))</p>

لَأَدْمُ﴾ وخلقنا وتصويرنا كان بعد القول للملائكة اسجدوا لآدم، وهذا عند حذاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه ولهم فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ترتيب في الإخبار لا في حقيقة المعنى

والثاني: أن المعنى: ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا.

والثالث: أن الخطاب لنا، والمراد أبونا آدم عليه السلام. على حد قول العرب: نحن هزمناكم يوم كذا وكذا.

قلنا للملائكة اسجدوا)) والقول كان قبل خلقنا وتصويرنا؟

وعن هذا ثلاثة أجوبة:

الأول: أن المعنى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم، وهذا يروى عن الحسن من كلام العرب: نحن فعلنا بكم كذا وكذا، وهم يعنون أسلافهم.

والثاني: أن المعنى: خلقنا آدم ثم صورناكم في ظهره.

والثالث: أن الترتيب وقع في الإخبار كأنه قال: ثم إنا أخبرناكم أننا قلنا للملائكة... وهذا قول جماعة من النحويين.

وقال في ط ٢٥٧:

((فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

ففيه أقوال:

أحدها: أن تكون على ما قدمناه من الإكتفاء بأحد الصميرين كما اكتفى هناك بأحد الخبرين.

والثاني: الضمير يعود على ما يدل عليه الذهب والفضة، يدلان على الأموال، وهي مؤنثة.

والثالث: أن يعود إلى ما تدل عليه ((يكنزون)) لأنه يدل على الكوز،

وقال في ص ١٤١ - ١٤٢:

ويسأل لم قال: ((ولا يفقهونها)) ولم يقل يفقهونها، - يعني في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ - قال: وفي هذا أجوبة:

أحدها: أنه يرجع إلى ما دل عليه الكلام، كأنه قال: ولا يفقهون الكوز.

والثاني: أنه لما ذكر الذهب والفضة دل على الأموال، فكأنه قال: ولا يفقهون الأموال.

والثالث: أن الذهب مؤنث وهو جمع واحد: ذهب، وهذا الجمع ليس بينه وبين

واحداه إلا الهاء، يذكر ويؤنث ثم لما
اجتمعا في التانيث، وكان كل واحد منهما
يؤخذ عن صاحبه في الزكاة على قول
جمهور أهل العلم جعلهما كالشيء
الواحد، ورد الضمير إليهما بلفظ
التانيث.

والرابع: أنه اكتفى بأحدهما عن الآخر
للايجاز، ورد الضمير إلى الفضة لأنه أقرب
إليه.

والعرب تكتفي بأحد الشيئين عن الآخر
للايجاز والاختصار قل الشاعر:

رمانى بأمر كنت منه ووالدي

بريئاً ومن أجل الطوي رمانى

ولم يقل: بريئين، وكذا قول الآخر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والوأي

مختلف ومنه قوله تعالى: ((وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ

أحق أن يرضوه)).

والكوز مؤنثة.

والرابع: أن الذهب والفضة جنس واحد
بدلالة أن أحدهما يؤخذ عن الآخر في
الزكاة وكلاهما مؤنث.

لأن الذهب جمع ذهب، وكل جمع ليس بينه
وبين واحده إلا الهاء فتأنيثه سائغ، وكذلك
تذكيره، فلما ضم مؤنث إلى مؤنث أنت
الضمير العائد حملاً على معنى الجمع، لأن
التثنية جمع في المعنى.

ونظير ذلك قوله تعالى: ((وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ
أحق أن يرضوه)) ومثل ذلك:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي
مختلف وهذا يقوي مذهب سيويه لإفراد
الجر، وقال:

رمانى بأمر كنت منه ووالدي

بريئاً ومن حول الطوي رمانى

وهذه الساذج إذا تتبعتها بين الكتابين كثرت وطالت فحسبنا منها ما ذكرنا.
ونقابل فيما يلي بين بعض عباراته في العزو في كلا الكتابين لنلاحظ صوراً أخرى
من التشابه في الكتابين:

ص ١٤٨: ((وذهب المحققون من أصحابنا)) ص ٨٤: ((وهذا لا يجوز عند أصحابنا))

ص ١٨٤: ((فإن أصحابنا لا يميزون ذلك)) ص ١١٣: ((هذا مذهب أصحابنا))

ص ١٩٨: ((ولا يميز هذا حذاق أصحابنا)) ص ٢٥٠: ((وهذا عند حذاق الحوئين))

ص ٢٣٩: ((وهذا قول المحققين من)) ص ٢٦٩: ((وأصحابنا لا يعرفون هذا...))

ص ٢٣٩: ((وهذا قول المحققين من)) ص ٢٦٩: ((وأصحابنا لا يعرفون هذا...)) وما علمت أحداً من أصحابنا وافقه)).

تحقيق عنوان الكتاب

المطبوع باسم ((إعراب القرآن)):

يتطلب المنهج العلمي في تحقيق التراث أن يقوم المتصدي لتحقيق كتاب ما بتحقيق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه عن طريق جمع أدلة كافية على ذلك، من دلالات النسخ الخطية التي عليها اسم مؤلفه أو وروده في المصادر وفهارس العلماء منسوباً إليه، أو وجود نقول عنه كثيرة أو قليلة فيها نسبته إلى المؤلف، أو نحو ذلك مما يطمئن معه الباحث ويُطمئن القارئ إلى أن الكتاب الذي بين يديه هو الكتاب المذكور، وأنه صحيح النسبة إلى من نُسب إليه.

ولقد كما ننتظر من الباحثة الفاضلة أن تقوم في هذا الصدد بمحاولة ما لتقعنا بسلامة ما انتهت إليه في شأن العنوان الذي طبع الكتاب به، وهو ((إعراب القرآن)) ولا سيما أنها لم تتوفر على نسخة ولو واحدة فيها اسم الكتاب. وإذا كانت المحققة قد عثت نفسها في سبيل إقناع القراء بنسبة الكتاب إلى من نسبته إليه وهو ((قوام السنة)) فإنها مع ذلك لم تلتفت إلى قضية العنوان الذي طبع به الكتاب، ولا أشارت إليها بكلمة، هذا مع تأكيدها في ((وصف مخطوطة الكتاب)) بالمقدمة على أنها اعتمدت في عملها على نسخة وحيدة من الكتاب، وأن هذه النسخة المخطوطة قد ابتليت بفقد صفحة عنوانها وبالتالي اسم مؤلفها)) (صفحة حرف ((ز)).

بل نجد الباحثة تقول مباشرة: ((ولكن لما كانت في ((إعراب القرآن)) شمرت ساعد الجدد.. الخ فتضع كلمتي ((إعراب القرآن)) بين هلالين، ثم تجعلهما عنواناً للكتاب، مع أن هذا العنوان لا ذكر له لا في أول صفحة موجودة من المخطوطة كما يظهر من تصويرها - الصفحة الأولى - ولا في آخر صفحة منها كما في صورتها -

الصفحة الأخيرة - ولا في أي ورقة أخرى أشارت إليها، ولا وقفت على جهة أخرى ذكرت هذا الكتاب بهذا العنوان، أو مصدر نقل عنه فوجدت النقل مطابقاً لما في الكتاب، وكل ما يمكن أن تكون قد اعتمدته هو ما ذكرته في عبارتها الآتية الذكر: «ولعلنا لا نعدو الصواب إن قررنا ما قرره معدو فهرس المخطوطات بأن أبا القاسم إسماعيل بن محمد الملقب بـ «قوام السنة» هو مصنف الكتاب».

أما نحن فنرى أن قولها عن هذه المخطوطة: إن موضوعها «إعراب القرآن» هو مجرد دعوى لتسوية الإقدام على التصرف في هذا التأليف وتقديمه على أنه كتاب معروف الاسم يفتقر إلى بيان مؤلفه فحسب، لا أنه مجهول الاسم والمؤلف معاً، لأنه في هذه الحال يفقد جانباً كبيراً من صلاحيته للتحقيق، فلا أقل من أن تكون العلة فيه من جهة واحدة يمكن علاجها أي من جهة جهالة مؤلفه لا من الجهتين معاً الاسم والمؤلف.

وأحسب أن كثيراً ممن يقتني هذا الكتاب على أهميته فيما تضمنه من مباحث متنوعة وماله من قيمة علمية وتراثية، سيكون أول ما يفاجأ به أنه لن يجد فيه من «إعراب القرآن» إلا رؤوس أقلام، وإنما بدل ذلك سيجد مباحث كثيرة متنوعة في اللغة والإعراب واختلاف القراء وأخرى في التفسير واختلاف المفسرين في التأويل وأخرى في أقوال أهل الأصول والرد على بعض المتكلمين من المعتزلة وغيرهم.

وسوف يرى من أول الكتاب أن العنوان الذي طبع به عنوان خادع لأنه لا يدل على مضمون الكتاب إذ لا يشغل الإعراب منه إلا حيزاً يسيراً في مسائل متفرقة هنا وهناك ليست هي محور الكتاب.

وسوف يجد أن الطابع العام للكتاب أنه جملة من الوقفات والملاحظات حول بعض الإشكالات في طائفة من الآيات القرآنية تارة من جهة المعاني المتعلقة بالألفاظ وتارة من جهة المعنى المراد، وتارة يتوسع المؤلف في مبحث لغوي أو فقهي أو

أصولي أو عقدي أو سبب نزول أو اختلاف تأويل أو غير ذلك.

والى القارىء الكريم بعض الشواهد على سبيل التمثيل لا الاستقصاء:

١- فمن ذلك قوله في أول مسائله في الكتاب: «فصل. ومما يسأل عنه أن يقال: أكان إبليس من الملائكة حتى استثنى منهم أم لا؟ والجواب...» ثم كتب في ذلك صفحتين ونصفاً.

ثم قال: «ويسأل عن سؤال الملائكة على أي وجه كان؟ ثم يقول: وفيه جوابان... الخ ويسترسل في ذكرهما ثم يقول: ويسأل عن قوله: «وكان من الكافرين» ما معنى كان؟ ثم يسوق الجواب^(١).

ثم يقول في سؤال آخر: «ويسأل ما معنى قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ ثم يقول: والجواب... الخ ويسوق فيه أربعة أقوال.

ثم يقول: فصل: ومما يسأل عنه أن يقال: لم وجد «كافر» في قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ وقبله جمع؟ ثم قال: وفي هذا أجوبة: قل الفراء... وقال أبو العباس - يعني المبرد-... وقال الزجاج:... قال علي بن عيسى - يعني الرمانى-:... الخ.

ثم قال: فصل، ويقل: إذا كانوا أول كافر به، ما في ذلك من تعظيم الأمر عليهم في أن لا يكونوا ثاني كافر؟ فالجواب: أنهم إذا كانوا أئمة في الضلال كانت ضلالتهم أعظم.

ثم بعد أن أنهى كلامه في ذلك واستدل بالحديث النبوي: «(من سن سنة..» الحديث، عاد إلى ما يتعلق بالإعراب في أقل من أربعة أسطر، فقال: «ونصب ﴿أول كافر﴾ لأنه خبر كان، وأما نصب قوله ﴿مصدق﴾ فلأنه حال من الهاء المحذوفة،

(١) ص ٣٤-٣٦.

كأنه قال: وأمنوا بما أنزلته مصداقاً لما معكم، ويصلح أن ينتصب بآمنوا، كأنه قال: آمنوا بالقرآن مصداقاً^(١)

ثم ينتقل من هذه الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ فيبحث في اشتقاق «استعينوا» وأصل «الصلاة» في اللغة ويسوق شواهد شعرية، ثم يذكر المعنى الشرعي للصلاة، ويقارن بالصوم فيذكر أن له أيضاً معنى في اللغة ومعنى في اصطلاح الشرع ثم يذكر أن من المفسرين من فسر الصبر في الآية بمعنى الصوم^(٢).

ثم ينتقل مباشرة إلى الآية ٨٥ من سورة البقرة أي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ثم بعدها إلى الآية ٩٦ أي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فيقف على معاني الزحزحة والتعمير، وعلى موضع ﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ في الإعراب^(٣).

ثم ينتقل إلى الآية ١٠٦ وهي قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ فيتحدث أولاً عن المفردات اللغوية، ثم يورد السؤال التالي: «ويقال: هل يجوز نسخ القرآن بالسنة؟» ويقول: «فالجواب أن بعض أهل العلم أجازوه وبعضهم منعه». ثم قال: «واختلف في القراءة: فقرأ ابن عامر «ما نُنسخ من آية» بضم النون وكسر السين، وقرأ الباقر «ما نَسَخ» بفتحها ثم رجع إلى تأويل الآية والمراد بالنسخ ومعنى «ننسخها» أهو من الإنشاء المشتق من النسيان أو من أنسا بمعنى أخر، وذكر اختلاف القراء فيها بالهمز وتركه. ثم قال فصل: ومما يسأل عنه أن يقال: كيف يجوز على الجماعة الكثيرة أن تنسى شيئاً كانت حافظة له حتى لا يذكره ذاكر منها؟

(١) ص ٣٩.

(٢) ص ٤١.

(٣) ص ٤٥ - ٤٦.

والجواب أن فيه قولين: ... وساق كل قول على حدة»^(١).

ثم أخذ في ذكر مسائل مما يتعلق بالنسخ، ومعنى قوله تعالى ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٢).

وهكذا يمضي المؤلف في الكتاب كله، يقف حيث طاب له أن يقف، فيعقد جملة من المباحث التي قد لا تدخل تحت ضابط واحد، مما يمثل في الحقيقة جملة من الفوائد والمباحث التكميلية.

وهو في ذلك أشبه بكتب «المعاني» أي «معاني القرآن» منه بكتب «إعراب القرآن» لأنه لا يقف عند جميع الإعراب، بل ولا عند أكثر مشكلات الإعراب التي تقف عندها عادة المؤلفات في المشكلات منه.

وهذه سورة آل عمران مثلاً وقف فيها عند عشر أو نحوها من الآيات، ولم يتعرض للإعراب فيها إلا في مطور قليلة. وفي سورة النساء أيضاً إنما تعرض للإعراب قوله ﴿بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ في أولها ولمواضع قليلة، في حين أن وقفاته فيها عند عشر آيات، وكذلك في سورتي المائدة والأنعام، ولم يقف في سورة الأعراف إلا عند سبع آيات، وما ذكره فيها مما يتعلق بالإعراب لا يكاد يذكر بالقياس إلى غيره من التفسير والمعاني، ولم يقف في سورة الأنفال إلا عند ثلاث آيات ولا من سورة التوبة بعدها إلا عند خمس وهكذا سورة إبراهيم لم يقف فيها إلا عند آيتين فقط.

وهكذا يشكل الإعراب عنده نسبة يسيرة إذا ما قيس إلى مادة الكتاب، وهذا عدنا يدل على أن المؤلف لم يكن بصدد كتاب يقتصر على مباحث الإعراب، وبالتالي فنحن لسنا مطمئنين إلى العنوان الذي اقترحتة المحققة الفاضلة، لأنه في نظرنا لا يترجم عما في داخل الكتاب.

(١) ص ٤٦.

(٢) ص ٤٩.

وبناء على دراستي للموضوع فقد قوي الظن عندي بأن الكتاب المطبوع بعنوان «إعراب القرآن» ليس إلا كتاب «النكت في القرآن» المذكور في مؤلفات أبي الحسن علي بن فضال.

وأنا أنطلق في تقديري من جملة أمور:

أولها: أن الكتاب المذكور الذي بين أيدينا هو عبارة عن جملة من النكت والقوائد التي يتوقف عندها دون التزام منه بنوع واحد منها خاص بالقراءات وتوجيهها أو بالمشكلات الإعرابية أو اللغوية أو المعنوية من جهة التأويل ووجهه، أو غير ذلك مما أعطينا نماذج عنه في وقفات مؤلفه ومسائله.

ثانيها: أننا نجد المؤلف الذي انتهينا آنفاً إلى أنه هو أبو الحسن علي بن فضال القيرواني قد التزم نحواً من هذه الطريقة في الإقتصار على بعض المباحث عن طريق إلقاء أسئلة وتقديم الجواب عنها.

ثالثها: أنه يقول في مقدمة شرحه الكتاب «عيون الإعراب» الآنف الذكر متحدثاً عن دواعي لجوئه إلى الإيجاز «واقصرت على «عيون المسائل» و«نكت الدلائل»^(١).

وبناء عليه فحن نقدر أنه قد أراد في كتابه هذا أيضاً التنبية على «نكت» في القرآن الكريم أراد أن يخصها بالبحث والتصنيف إحساساً منه بالحاجة إلى بيانها وجمع أقوال الأئمة فيها.

رابعها: أن كتاب «النكت في القرآن» المذكور في مؤلفاته، وهو وحده الذي ينطبق عليه الوصف الذي يتجلى في نمط التناول كما مثلنا له في الكتاب المطبوع باسم «إعراب القرآن».

(١) ص ٣٩.

ويدل على أنه هو المقصود بذكر المترجمين له ضمن مؤلفاته في علم التفسير، وهذه عبارة أبي الحسن القفطي عند سرد مؤلفات ابن فضال في ترجمته له إذ يقول في «إلباه الرواة»:

«صنف التوالمف المفيدة، صنف التفسير المسمى «البرهان العميبي» في عشرين مجلداً، وصنف «النكت في القرآن» وصنف كتاباً في «شرح بسم الله الرحمن الرحيم». وصنف في النحو: «إكسير الذهب في صناعة الأدب» كبير في عدة مجلدات، وكتاب العوامل والموامل في النحو، وصنف «الفصول في معرفة الأصول» وكتاب «الإشارة إلى تحسين العبارة» و«شرح عيون الإعراب»^(١) و«المقدمة في النحو»، وكتاب «العروض» و«شرح معاني الحروف» وغير ذلك من الكتب النحوية المحتوية على الفوائد.

وصف في التفسير كتاباً آخر غير الأول سماه «الإكسير في علم التفسير» خمسة وثلاثون مجلداً^(٢) انتهى ما ذكر القفطي، وذكر له باقوت في معجم الأدباء «معارف الأدب» ثمان مجلدات وكتاب «الدول» في التاريخ، وقال: «رأيت في الوقف السلجوقي ببغداد منه ثلاثين مجلداً، ويعوزه شيء آخر» وزاد السيوطي وغيره كتاب «شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب».

ومن استعراض ما ذكره المترجمون عن المؤلفات المذكورة يتبين لنا بجلاء أن المؤلف ليس له كتاب في «إعراب القرآن» وأن الكتب التي ألفها كلها إما كبيرة الحجم، وإما أن أسماءها تدل على أنها في موضوعات أخرى غير معاني القرآن، فلم يبق الاحتمال يدور إلا على ما ذكرناه من أن يكون الكتاب المطبوع بعنوان «إعراب

(١) تقدم الحديث عنه، وقد تصحف في بنية الوعة إلى «شرح عنوان الأدب».

(٢) (نبه الرواة) (٢/٣٠٠).

القرآن» ليس إلا «كتاب النكت في القرآن» لما سبق أن ذكرناه.

وقد قرأت الكتاب مرات عديدة لعلني أجده فيه ما يرشد إلى اسمه أو يدل على قريب منه، فلم أقف على شيء أكثر مما تدل عليه طريقته في الوقوف على مسائل بعينها لينبه على نكت ومباحث تتعلق بها.

وقد زاد في ضياع الحقيقة ما وقع من البس في أول الكتاب، سواء في ورقته الأولى، أم في القسم الأول منه مما يتعلق بسورة الفاتحة وأول سورة البقرة. كما أن النسخ فيما يبدو في الصورة لآخر لوحة منه لم يذكر شيئاً يتعلق باسم الكتاب ومؤلفه، ولا تاريخ النسخ ولا شيء مما يفيد في هذا المجال في التحقق من عنوان الكتاب وقد قرأت شرح المؤلف على «عيون الإعراب» لعلني أجده فيه ذكراً لهذا الكتاب، فرأيت الاتفاق في كثير من المباحث في الكتابين كما أسلفت. لكنني لم أجده المؤلف ذكر من مؤلفاته الشخصية إلا كتابه «إكسير الذهب» حيث قال في باب الإستثناء^(١): «وقد استوفيت القول في هذه المسألة في كتاب «الإكسير» واختصرتها هنا لأن هذا الكتاب يضيق عنها لصغر حجمه».

فهذا الكتاب وحده هو المذكور في كتاب «شرح عيون الإعراب» المطبوع.

وأشير هنا إلى تأليف آخر لأبي الحسن بن فضال لم يرد اسمه في مصادر ترجمته، ولم تقف عنده محقق الكتاب لتضمه إلى مؤلفات صاحب الكتاب حتى على تقدير كونه هو «قوام السنة الأصبهاني».

وقد جاء ذكر هذا الكتاب عند المؤلف في سياق حديثه عن آيتين من أواخر سورة هود قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ﴾ الآية.

(١) ص ١٧٧.

قال المؤلف: - كما في كتاب إعراب القرآن - المطبوع: «وقد أشبعت القول على هاتين الآيتين في ((كتاب مخير الفريد))»^(١).

فهذا الكتاب لا شك من كتب أبي الحسن بن فضال، وقد أحال عليه في تأليفه هذا بنفس الطريقة التي أحال بها هناك في «شرح عيون الإعراب» على كتابه «إكسير الذهب».

غير أن مصادر ترجمته لم تسعفنا بشيء حول هذا الكتاب، ولو فعلت لكان ذلك الفصيل في نسبة الكتاب الذي بين أيدينا إليه بناء على هذه الإحالة التي فيه بصورة لا تقبل الشك.

وقد بحثت فيما حضرنى من مصادر أسماء الكتب والفهارس فلم أقف على شيء يحل طرفاً من هذا الإشكال.

ولذلك فنحن نسجل الآن هذا التصنيف الجديد بإزاء مصنفات ابن فضال على أمل أن يفتح ربنا حوله وحول «كتاب المكت»^(٢) شيء يثلج الفؤاد، ويبعث على الغبطة والإرتياح، والله الموفق لا إل غيره ولا رب سواه.

وفي تمة ما قدمناه من ملاحظات ونظرات حول تحقيق كتاب الإعراب المطبوع بهذا العنوان حيث انتهينا بتوفيق الله إلى ما نعتقد أنه مؤلف الكتاب المذكور وهو أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩ هـ)، وليس هو من طبعته الباحثة الفاضلة باسمه، نرى أن نذيل على ملاحظتنا السابقة بما تجمع لدينا أثناء القراءة من أشياء سجلناها أثناء التصفح دون تصنيف ولا ترتيب، ورأيت أن في نشرها ما يعين على الإفادة من الكتاب المشور، وعسى أن يكون بعض ما فيها أو جلّه مما يتأتى تداركه في طبعة لاحقة من الكتاب.

(١) ص ١٦٤.

وأحسب أن من ناقلة القول أن أنبه على أنني ما أريد غير الجانب العلمي في هذه الملاحظات.

وذلك لا ينبغي أبداً ولا يجوز أن تفهم على أنها حط من قيمة العمل الذي قدمته الباحثة الفاضلة، ولأمن الجهد المشكور الذي بذلته، إذ أقل حسناً هذا الجهد المبارك أنه وضع بين أيدينا وأيدي قراء المكتبة العربية الإسلامية أثراً نفيساً من آثار بعض علمائنا الذين أوشكوا أن يكونوا في اعتبارنا من المغمورين إن لم يكونوا كذلك. فجزى الله الباحثة الفاضلة على عملها أفضل الجزاء وأنماه، ووفقنا وإياها وجميع المسلمين لما يحبه منا ويرضاه، إنه سميع قريب.

ملاحظات على توثيق النقول والشواهد:

التزمت الباحثة الفاضلة عند ذكر خطة العمل في مقدمة التحقيق جملة من البنود، منها توثيق الآراء والأقوال المسبوبة إلى أصحابها وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، كما التزمت بتصحيح نسبة هذه النقول إليهم وتخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها المتعددة، وتخريج الشواهد الشعرية... إلخ. وهو شيء ينسجم مع طبيعة التحقيق ويقتضيه المهج المعهود في نشر التراث، فالباحثة قد أتت الأمر من بابها واجتهدت في وضعه في نصابه.

غير أنني من خلال قراءتي لكتاب «إعراب القرآن» قد لاحظت بعض التقصير في الالتزام بما وعدت به الباحثة المحترمة، وسأتابع فيما يلي ذكر جانب من هذه الملاحظات:

١- ففي أول صفحة من الكتاب مثلاً جاء عند المؤلف ذكر أثر عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن قرنتم بين الأنفال وبراءة...»!

أشارت المحققة على سبيل التوثيق للنص إلى معاني القرآن للزجاج (٢/٢٧٤) مع أن أثراً كهذا ينبغي منهجياً أن يكون الرجوع في توثيقه إلى كتب الحديث والأثر أو على الأقل إلى كتب علوم القرآن المختصة كالبرهان للزركشي والإتقان للسيوطي والمحقق لابن أبي داود. وقد ذكر الإمام السيوطي هذا الأثر عن ابن عباس في كتاب الإتقان بتمامه (١/٦٠) في النوع الثامن عشر من علوم القرآن: في جمعه وترتيبه، وقل: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم.

٢- وفي الصفحة الثانية أيضاً عند ذكر سبب نزول الآية من سورة الحج: ﴿ذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ وأنها نزلت بالمدينة في ستة نفر.. إلخ. لم توثق المحققة هذا الأثر، وأشارت فحسب إلى رقم الآية في سورتها، مع أن سبب نزولها مذكور مشهور في المصادر والتفاسير والكتب المؤلفة في أسباب النزول ككتاب الواحدي ولباب القول للسيوطي والكتب المؤلفة في علوم القرآن، وقد أخرجه الإمام البخاري في كتاب التفسير من صحيحه (٣/١٥١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه وأخرجه مسلم أيضاً عنه والحاكم عن علي كما ذكره السيوطي في لباب النقول في أسباب النزول: من (١٥٠) وهكذا القول في آثار أخرى في ص (٢-٣) لم توثقها المحققة وكلها من هذا القبيل.

٣- وفي ص (٥٧) قال المؤلف: «وقد روى مالك في الموطأ يرفعه أن النبي ﷺ قال: من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه». قالت المحققة تعليقا على هذا بالهامش: لم اعثر عليه في موطأ مالك، وهو في مختصر صحيح مسلم (١١٠) وفي النهاية لابن الأثير (١/٣٨٢). والانتقاد هنا موجه إلى الباحثة من عدة جهات منها أنها في تحقيقها لبعض

الأحاديث تحيل على مختصر صحيح مسلم مع أن صحيح مسلم موجود متداول، فكيف ترجع إلى مختصره بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني؟.

أما الجهة الثانية فهي أن مارواه مالك في الموطأ ولم تعثر عليه فيه موجود في مختصر صحيح مسلم وفي النهاية لابن الأثير، وهذا ليس بصحيح وإنما فيهما نص الحديث: «(من صام رمضان.. إلخ.)» ووجود هذا الحديث ثابت في عامة كتب الحديث وغيرها، فما حاجتنا إلى توثيقه من مختصر وكتاب في غريب الحديث.

ثم إن قول المحققة: «(وهو في مختصر صحيح مسلم.. إلخ.)» يوهم أنه بالسند عن مالك بن أنس، وهو ليس كذلك، كما يوهم أنه فيه بهذا اللفظ الذي ذكره المؤلف، وهو ليس كذلك، لأن مسلماً لم يذكر هذا الحديث بالمرّة، وإنما ذكر حديثاً آخر يشبهه في «(باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتياعاً لرمضان)» صحيح مسلم: (٨٢٢/٢) رقم الحديث (١١٦٤) وسنده فيه عن أبي أيوب الأنصاري، وليس فيه ذكر لمالك، ونص الحديث أن الرسول ﷺ قال «(من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر)».

ثم ذكر الإمام مسلم طريقين آخرين لهذا الحديث بهذا اللفظ عن أبي أيوب وليس في واحدة منهما شيء عن مالك بن أنس، بل كان لمالك رأي في صيام الستة أيام من شوال خالف فيه جمهور القائلين بسنيتها.

فقد قال في الموطأ - رواية يحيى بن يحيى الليثي - قال يحيى «(وسمعت مالكا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان، إنه لم يرى أحد من أهل العلم والفقهاء يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يلحق بمرمضان ما ليس منه أهل الجاهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك)».

الموطأ بشرح تويز الخوالك للسيوطي (١/٢٩٠).

فمالك إذن لم يكن يروي حديث صيام الستة أيام من شوال ولم يذكر أنه بلغه الحديث ولو برواية من لا يثق بروايته، فحالة الباحثة الفاضلة على حديث فيه ذكر صوم ستة أيام من شوال يوهم القارئ أنه من رواية مالك لاسيما وأنه في صحيح مسلم كما أشارت إليه.

وقد ناقش الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر موقف الإمام مالك في هذه القضية في كتاب «الإستذكار»: مجلد (١٠) ص (٢٥٦-٢٥٩) وساق قوله في الموطأ «إنه لم يرى أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها.. إلخ» ثم قل:

قال أبو عمر: في هذا المعنى عن النبي ﷺ حديث انفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنه صام الدهر»^(١)

ثم ذكر ابن عبد البر الحديث بأسانيد وطرق كلها عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب وقال:

انفرد بهذا الحديث عمر بن ثابت الأنصاري من ثقات أهل المدينة. ثم قال:

قال أبو عمر: لم يبلغ مالكاً حديث أبي أيوب، على أنه حديث مدني، والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه، والذي كرهه مالك أمر قد بينه وأوضحه، وذلك خشية أن يضاف إلى فرض رمضان، وأن يستبين (كذا) ذلك إلى العامة، وكان رحمه الله متحفظاً كثير الاحتياط بالدين (كذا).

(١) علق محقق كتاب الإستذكار الدكتور عبد المعطي أمين قعجي بالهامش فقال: أخرجه مسلم في كتاب الصيام (٢٧١٢) وأخرجه أبو داود في الصوم: باب في صوم ستة من شوال، والترمذي في الصوم باب ما جاء... النسائي في سنة الكبرى وابن ماجه والبيهقي في سنة الكبرى.

ثم قال: «وما أظن مالكا جهل الحديث والله أعلم، لأنه حديث مدني، انفرد به عمر بن ثابت، وقد قيل: إنه روى عنه مالك، ولولا علمه به ما أنكره، وأظن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه، وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذ لم يثق بحفظه ببعض ما رواه. وقد يمكن أن يكون جهل الحديث، ولو علمه لقال به والله أعلم».

فالحديث باللفظ الذي في صحيح مسلم في موضوعه الذي أشارت إليه المحققة إذن ليس مما كان يعرفه مالك فضلاً عن أن يكون قد رواه في موطنه، أو ربما عرفه فلم يطمئن إلى تفرد عمر بن ثابت به عن أبي أيوب رضي الله عنه.

كما أن الحديث الذي ذكرت المحققة أنها لم تعثر عليه في موطأ مالك غير موجود فيه أصلاً، لا في رواية يحيى بن يحيى المشهورة، ولا في رواية محمد بن الحسن (ص ١٢٢-١٣٢) ولا في غيرها فيما أعلم. ولذلك فقد كان على الباحثة أن تصحح هذه الدعوى في قول المؤلف (ص ٥٧): (وقد روى مالك في موطنه يرفعه... من صام رمضان... الخ).

وذلك لأنها قد التزمت في البند الثالث من عملها في الكتاب في مقدمة التحقيق بتصحيح نسبة الآراء لأصحابها وذلك أن المؤلف قد نسب بعض الآراء خطأ فقامت بتصحيح تلك النسبة».

وإذن فليس بكاف في مثل هذا أن تقول عن هذا الحديث: إنها لم تعثر عليه في الموطأ. وإنما إلزامها يفرض عليها أن تصدر حكماً جازماً بكونه ليس فيه وأن المؤلف واهم في هذه النسبة.

وقد أشرت آنفاً إلى أن المؤلف لم يكن من الراسخين في هذا العلم، وأن مثل هذا من أوهامه يدل على أن الكتاب ليس من تأليف (قوام السنة) الذي حكى الباحثه

من أقوال الأئمة فيه في ترجمته أن أهل بغداد كانوا يقولون: (ما دخل بغداد بعد أحمد بن حنبل أفضل ولا أحفظ منه).

- وفي ص (٢١٠) جاء حديث المؤلف عن أبيه عن عمه إبراهيم بن غالب حدثنا القاضي مذر بن سعيد... وذكر السند إلى بن عبد الملك هشام حدثنا زياد بن عبد الله البكائي^(١) عن محمد بن إسحاق الملقب قال... الخ.

فهذا السند وأمثاله في الكتاب كلها تنتهي إلى ابن إسحاق صاحب السيرة، وتذكر روايته نقلاً عن كتاب السيرة له من رواية ابن هشام وتهذيبه، والكتاب مشهور متداول، لكننا لا نجد الباحث قد اعتمده في توثيق هذه النقول، وهي في الصفحات التالية: (٢١٠-٢٤٢-٣١٨-٣٤٣-٤٨٠-٥٠٩) بل أن المحقق لم تعتمد سيرة ابن هشام أصلاً ولا ذكرتها في مصادر التحقيق، وهذا إخلال منها بما التزمت به في مقدمة التحقيق من رد النقول إلى أصولها.

تحقيق الشواهد الشعرية:

يقتضي هذا الإنصاف أن نقدر للمحقة الفاضلة جهدها البالغ في تتبع الشواهد الشعرية في المصادر والمطان، حيث كانت حريصة على توثيق الشواهد الشعرية الكثيرة الواردة في الكتاب المحقق.

غير أنها فيما رأيت في قرائتي العجلى للكتاب قد تجاوزت بعض هذه الشواهد على شهرتها فلم توثقها، بل اعتذرت بعدم وقفها على نسبتها أو بعض المصادر التي ذكرتها، ومنها ما هو مشهور متداول في كتب الأدب والعربية والبلاغة وغيرها.

(١) تحرفت هذه النسبة في مواضع من الكتاب إلى ((البكائي)) بإسقاط الباء التي فوقها همزة.

ففي ص (٢٢) مثلاً جاء عند المؤلف هذا البيت مصدراً بقوله: قال الشاعر:

(إذا سقط السماء بأرض قوم
رعيناه وإن كانوا غضاباً)

فأثبت المحققة لفظه هكذا (إذا سقط) ولم تعلق عليه بشيء، وجاء اللفظ في المعراج الثاني هكذا (وهبناه) وما أدري أذلك مما تحرف في قلم المحققة، أم هو في الأخطاء المطبعية.

وعلى أي حال فالبيت مشهور في شواهد النحويين واللغويين وعلماء البلاغة إذ يذكر عادة في أمثلة المجاز المرسل الذي أقيم فيه السبب مقام المسبب، لأن الشاعر عبر بلفظ السماء وهو يريد المطر أو السحاب، لكه أعاد عليه الضمير بمعنى آخر غير المعنى الأول، إذ جعله بمنزلة المرعى كما أشار إليه المؤلف نفسه، وهذا يُدرّس في علوم البلاغة تحت اسم (الاستخدام).

وفي هذا الباب أعني باب الاستخدام ذكره أسامة بن مقذ في كتابه (البدیع في نقد الشعر)^(١) فقال: ومن ذلك قول بعض العرب:

(إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً)

فهكذا ذكره بلفظه المشهور (إذا نزل).

ووقفت عليه مصدراً بقول المؤلف: قال الشاعر في كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ص ٧٦-٧٧)

ولفظه فيه:

(١) ((البدیع في نقد الشعر)) لأسامة بن مقذ: ص ٨٢ تحقيق الدكتور أحمد بدوي ومن معه نشر الإدارة العامة للثقافة بالجمهورية العربية المتحدة - القاهرة: (١٣٨١هـ - ١٩٦٠م).

(إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضايا)

وقد تفضل محققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد واقاد في تعليقه بالهامش أن البيت لمعاوية بن مالك الذي كان يلقب بـ(معوذ الحكماء) لقوله في كلمة منها بيت الشاهد:

(أعوذ مثلها الحكماء بعدي إذا ما الحق في الأتباع غدا)

غير أنني وقفت أخيرا على كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري (ص ٤٠٤) (١) فوجدت لفظ البيت في شطره الأول موافقا لما ذكره المؤلف كما أثبتته الباحثة هكذا:

(إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضايا)

فذكره بلفظ (سقط) فدل على تداوله بالروايتين، وإنه ليس مجرد تحريف. وقد ساقه أبو هلال أيضا غير منسوب مكتفيا بقوله قال الشاعر غير أن محقق الكتاب أشار بالهامش إلى أن البيت في (معاهد التنصيص) (٢) (١، ٢٦١) وهو لمعاوية بن مالك.

فهكذا كان يمكن أن تعود الباحثة إلى بعض هذه المصادر في توثيق نسبة البيت وتصحيح ألفاظه بدلا من أن تقول في تعليقها في الهامش:

(١) ((كتاب الصناعتين المكتبة والشعر)) لأبي هلال العسكري تحقيق الدكتور مفيد قميحة نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١: (١٤٠١ - ١٩٨١).

(٢) كتاب ((معاهد التنصيص على شواهد التنخيص)) للشيخ عبد ارحيم بن أحمد العبادي العباسي (ت ٨٩٦٣) وهو شرح على ((شواهد كتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)) لجلال الدين القروي انظر الكتاب وشروحه في كشف الظنون (١/ ٤٧٣ - ٤٧٩).

(أنشده الجوهري في الصحاح: (٢٣٨٢/٦)).

وذلك لأنها قد إلتزمت في بنود مقدمة التحقيق بأن تحقق النقول والشواهد وتصحيح نسبتها إلى أصحابها.

في ص (٤١) نقف على مثال آخر من الأمثلة المشهورة التي ربما كفى سماعها في معرفة نسبتها حيث ذكر المؤلف هذا البيت يشرح به لفظ الصلاة فقال: (وقيل أصلها اللزوم، من قول الشاعر:

لم أكن من جناتها عليم الله وإنني بحرّها اليوم صال
وقد عقلت المحققة الفاضلة على البيت بهامش فقالت: (لم أعر على قائله).

مع أن هذا البيت مشهور في قصيدة الفارس الجاهلي: الحارث بن عباد البكري أحد أبطال حرب البسوس التي دارت رحاها بين بكر وتغلب بسبب قتل جساس بن قرّة البكري لسيد تغلب كليب بن ربيعة، قتله غيلة في قصة مشهورة في أيام العرب في الجاهلية. وقد طال زمن الحرب ثم بدا للحارث البكري أن يسلم لتغلب ابنه بجيرا وقيل هو ابن أخيه ليقتلوه فداءً بدم سيدهم، لكن الذي قام بضرب عنقه حين فصل رأسه عن عنقه قال: (بؤ بشسع نعل كليب) فثارت ثائرة الحارث بن عباد وأعاد الحرب جذعة، وثار إلى فرسه يستحثها وقال القصيدة التي منها هذا البيت؛ وفيها يقول في أبيات تجاوزت الخمسين جاءت على غمط فريد في اشعار الجاهليين:

قربا مربط النعامة ^(١) مني	لفحت حرب وائل عن حيال
قربا مربط النعامة مني	لا نبيع الرجال بيع السخال
قربا مربط النعامة مني	لجبر فداه عمي وخالسي
قربا مربط النعامة مني	إن قتل الكريم بالشسع غال

(١) النعامة: اسم لفرسه ((وانظر هذا البيت في لسان العرب: مادة بعم: (١٨٩/٢) وأدب الكاتب. (٤٠٥)).

إلى آخرها، وقد كتبت منها هذه الأبيات من الذاكرة، ويمكن الرجوع إلى القصيدة في وقائع حرب البسوس في كتب أيام العرب في الجاهلية وفي قصص العرب وغيرها، ولا تحضرني الآن إلا ما ذكره الشيخ الزركلي في ترجمة الحارث بن عباد في الأعلام حيث عرّف بالحارث وذكر أن له قصيدة كسر فيها (قربا مرتبط السعامة مني) أكثر من خمسين مرة.^(١) وقد استشهد المؤلف نفسه ببيت منها وهو البيت الذي فيه (لفحت حرب وائل عن حمال) وعلقت عليه المحققه بالهامش فقالت: هو للحارث بن عباد^(٢)

-وفي ص (٢١) تحدث المؤلف عن معنى الأرض وأنه يأتي بمعنى: قوائم الدابة ومنه قول الشاعر:

(وأحر كالدياح أما سماؤه
فرياً، وأما أرضه فمحول)

وعلقت الباحثه عليه فقالت: لم أعر على قائده.

وقد حاولت أنا أيضا فلم أقف عليه، غير أنني وجدت الاستشهاد عند الإمام الراغب الاصفهاني في كتابه (معجم مفردات القرآن في مادة (سما) ص (٢٨٥) فذكره غير منسوب.

-وفي ص (٢٢١) ذكر المؤلف هذا البيت:

إذا كان الشتاء فأدفتوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء

هكذا هو في محفوظا (يهرمه) بالراء، وقد جاءها في تحقيق الباحثه (يهدمه)

(١) الأعلام للزركلي (١٥٦/٢) الطبعة الخامسة بشر دار العلم للملايين: (١٩٨٠م).

(٢) إعراب القرآن: ص (١٠٧) وعبارتها كالتالي: ((وهو الحارث بن عباد كما في الأصمعيات: (٧٠) وهو

من شواهد المبرد في الكامل ٧٧٦/٢ وابن جني في المحصص (٥٩، ٣).

بالدال ولم تعلق عليه بما يقتضي أن فيه رواية بالراء، وأحسب أن كتابته هكذا بالدال تحريف ليهرمه.

وقد وقفت عليه في لسان العرب في مادة (كرون): (١٣) ص (٣٦٥) فذكره بالراء (فإن الشيخ يهرمه)، ولم يتعرض للشاهد في مادتي (هرم) و (هدم) في اللسان.

وفي ص (٢٣٤) جاء قول الشاعر:

ون الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستيلها

هكذا قال: «قال الشاعر» ولم ينسبه إلى أحد وأحسبه تعمد ذلك لأن المؤلف ينسب إلى الشاعر الفرزدق والبيت له من قصيدة في قصته مع زوجة له إستاذنته في الحج فلم يأذن لها فخرجت على غير علم منه ولا رضى واستعدت عليه عبدالله بن الزبير رضى الله عنه بمكة وزوجته المذكورة هي النوار بنت أعين، وقد إنتهى أمره معها بالطلاق ثم ندم على ذلك وأقال فيه شعراً مذكوراً في ديوانه^(١).

والبيت الذي عند ابن منظور في اللسان - مادة (زوج) - جـ (٢) ص (٢٩٢) منسوباً إلى الفرزدق:

غير أن لفظه عنده فيه بعض مخالفة حيث قال:

وإن الذي يسعى يُحرش زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستيلها

وقد ذكره ابن منظور في موضع آخر من اللسان - مادة (بول) - جـ (١١) ص

(١) ومن ذلك قوله:

ندمت بدمامة الكُتَيْمِي لـ غـدت مـني مُطْلَقَةً نـوار

(٧٤) بما يوافق رواية المؤلف:

ولفظه: (وان الذي يسعى ليفسد زوجتي كساع إلى أسد الشرى يستيلها ونسبه فيه إلى الفرزدق أيضاً؛ وكذلك نسبه إليه ابن قتيبة في كتاب: (أدب الكاتب ص (٣٢٧))

وخلافا لما إلتزمت به المحققه فإنها أحالت بالهامش فقالت: (إستشهد به ابن منظور في اللسان: (٢٩٢/٢) ولم تتعرض لذكر قائله، مع إنه في الموضع المشار إليه من اللسان منسوب إلى الفرزدق. كما أنها لم تبه على إختلاف بعض ألفاظ الشاهد بين ما عند المؤلف وما في الموضع الذي أشارت إليه من اللسان.

—وفي ص (٢٧٨) قال المؤلف: (ومثله قول الشاعر:

(متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا)

إكتفت المحققه بذكر بعض المصادر التي ورد فيها كمعاني القرآن للفراء وغيره، ولم تحفل بذكر إسم الشاعر وهو لعبيد الله بن الحر كمال في المفصل للزمخشري ص (٢٥٥).

—وفي ص (٣٠٤) ذكر المؤلف هذا البيت المشهور في كتب النحو ويذكر عادة في باب السداء شاهدا على تنوين المنادى المفرد العلم إذا إضطر الشاعر إلى تنوينه.

وقد إكتفت المحققة بقولها: (إستشهد به سيويه (٣١٣/١) وتعلب في مجلسه).

وقد وقفت عليه غير معزو إلى أحد في المختسب لابن جني: (٩٣/٢) وهو في أمالي الزجاجي: (٨١)

وخزانة الأدب للبغدادى (٢٩٤، ١) منسوبا إلى الأحوص الأنصاري: (عبد الله بن محمد) وهو في ديوانه: (١٧٣)، وذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية

غير منسوب: (٣/٤٣٠١) رقم الشاهد (٨٨٥).

- وفي ص (٣٤١) ذكر المؤلف هذا البيت - وهو من قصيدة مشهورة من روائع الأدب العربي - ولم ينسبه إلى أحد، وهو قوله:

وإنسا لقوم لا نرى القتل سبة إذا ما رأته عامرٌ وسلول
وعلقت المحققه بالهامش فقالت: (لم أعثر على قائله).

وهذا تقصير من الباحثة إن لم أقل قصور، فإن البيت من قصيدة تعتبر من عيون مختارات النصوص التي تُدرّس في كتب الأدب، وهو من القصيدة المعروفة المنسوبة للسموأل بن عادياء، وهي في إثنين وعشرين بيتاً، وأولها قوله:

إذا امرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

وقد ساقها أبو تمام ضمن مختاراته في ديوان الحماسة، وفيها البيت المذكور وهو البيت الثامن منها ولفظه كلفظ [رواية المؤلف] إلا أنه قال (مانرى) ورواية المؤلف (لا نرى).

مختارات النصوص

وبعد البيت المذكور قوله:

(يقرب حب الموت آجالنا لنا وتكرهه آجالهم فتطول^(١))

وللبيت رواية أخرى عن السيراف في ذكرها ابن منظور في اللسان في مادة (سلل) ج (١١) ص (٣٤٣) فقال:

متحدثاً عن سلول: وفيهم يقول الشاعر:

(١) انظر ديوان الحماسة بشرح التبريزي: (٢٧-٣١).

(وإنا أناس لا نرى القتل مبة إذا ما رأته عامر وسلول).

وأذكر ههنا بالمناسبة بحثاً كنت قرأته عن مدى صحة نسبة هذه القصيدة إلى السموأل بن عادياء اليهودي كتبه صدقي البيك ونشره في مجلة الأمة القطرية^(١) بعنوان: (السموأل بين الحقيقة والأسطورة) وقد نشر فيه أبياتاً كثيرة من القصيدة اللامية المذكورة وبين سمو ما فيها من معانٍ وعلو همة مما لا يتناسب مع المعهود من طابع اليهود ونفسياتهم المجرولة على الجبن وإن الصفات التي يفخر بها قائل هذه القصيدة لا يمكن أن تكون صفات لقبيلة يهودية من بني إسرائيل، ولا سيما إنهم إنما كانوا يعيشون معزولين متقوقعين على أنفسهم في جوار القبائل العربية).

أخطاء وتصحيحات:

وأكتفي في هذه العجالة بما ذكرته من تعقيبات، وأسوق فيما يلي جملة من الأخطاء الجزئية التي أرى أن أكثرها جاء غير مقصود، ولا يتسع الوقت لتصنيفها، ولذلك فسادكر ما وقفت عليه منها كما سجلته.

ففي ص (٢) السطر الثاني جاء ذكر (عبيد بن الحارث بن عبدالمطلب)

والصواب: عبدة بن الحارث رضي الله عنه، وهو أول من أستشهد في غزوة بدر.

وفي ص (٣) السطر الثامن جاء ذكر (عارف بن مالك الاشجعي)

والصواب أنه: عوف بن مالك.

وفي ص (٤٩) جاء ذكر هذه الآية المنسوخة من القرآن (الشيخ والشيخة إذا

(١) مجلة الأمة: العدد (٢٩) السنة (٣) جدى الأولى: (٢٠١٤م) طب (ربيع) ١٩٨٣م. ص: (٤٦-٤٩).

زنيا فارجهما للبتة) هكذا جاء (للبتة) بلامين، والصواب: (البتة).

وفي ص (٦٤) جاءت هذه الآية (واحتسبوا الطاغوت أن تعبدوها)

هكذا ذكرتها المحققة وضبطتها بكسر النون وبالتاء في أن تعبدوها)) وأشارت إلى أنها من الآية (١٧) من سورة الزمر.

وهذا خطأ فادح لأنه يتعلق بآية من كتاب الله حُرِّفَ لفظها خلافا لما في المصحف.

والصواب أن اللفظ في الآية المذكورة: ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾

وتمامها قوله تعالى: ﴿وأنا بوا إلى الله ثم البشرى...﴾ الآية.

فهي بلفظ الإخبار عن الماضي لا بلفظ الخطاب كما أنها غير مصدرة بالواو.

وفي ص (٦٥) بيت شعر:

(فإن تكن الأيام أحسن مرةً إليّ فقد عادت لمن ذنوب)

ذكر آخر البيت: (لمن ذنوب) بباعين، وبعد البيت قوله: (ولم يكن لمن ذنوب قبل ذلك).

والصواب (ذنوب) في الموضعين بنون وباء.

- وفي الصفحة نفسها في آخرها حديث: (كل مولود يولد على الفطرة) لم تذكر المحققة مصادره.

- وفي ص (٦٧) في آخرها هذا البيت في شطره الأخير:

(على البيت قنوان الكروم الدوايح).

سقط الألف بعد الواو من قوله: (الدوايح).

-وفي ص (٧١) بعد بيت الشعر قوله: (أي كان حبها صغير، قال إلى العظم)

والصواب: (صغيراً) خبر كان منصوب.

-وفي ص (٧٢) جزء آ ن من آيتين أدرجا في سياق واحد كآلية الواحدة وكُتبا بخط غليظ بين هلالين.

ولفظهما: (وما يُصل به إلا الفاسقين والذين إهتدوا زادهم هدى).

وكان ينبغي أن تكون كتابتها هكذا: (وما يصل به إلا الفاسقين)، (والذين إهتدوا زادهم هدى) لأن الأولى من سورة البقرة، والأخرى من سورة القتال.

-وفي الصفحة نفسها في الفقرة الأخيرة: (كأخرورية والسبابة).

والصواب فيها يدوا (كأخرورية والسببية) نسبة إلى عبدالله بن مباء، وهي فرقة من فرق الشيعة الغالية، وهم الذين قالوا بألوهية علي رضي الله عنه فحرق بعضهم بالنار.

وفي ص (٧٣) البيت المشهور.

(قد إستوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق).

أغفلت المحققة الإشارة إلى قائله ومصادر توثيقه.

وفي ص (٧٤) في آخرها هذا البيت:

(الريح تبكي شجوه والبرق يلمع غمامه)

بالعين الشطر الأخير فيما نرى منكسر في الوزن، ولعل صوابه (من غمامه) أو (في غمامه) وكذا (يلمع).

وفي ص (٧٥) في وسطها: (وإلى هذا ذهب الحاشي من المعزلة)

والصواب كما لا يخفى (الجبائي) وهو أبو علي الجبائي المتكلم المشهور شيخ أبي الحسن الأشعري الذي خالفه فخرج من الاعتزال وفارقه ومذهبه.

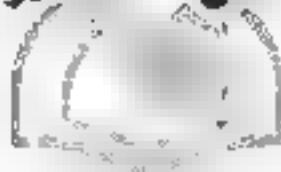
- وفي ص (٨٠) بالهامش تعليق على الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ...﴾.

جاء في التعليق: (من الآية (٤٠) من سورة النمل) والصواب من سورة (الحل) بالحاء

- وفي ص (٨٢) في السطر الأول: (وعلى والوجه الأول). والصواب (وعلى الوجه).

- وفي الهامش: (مشكلة القيسي). والصواب: (مشكل القيسي) بدون تاء.

- وفي ص (٨٦) السطر ما قبل الأخير: (والإقسط والعدل)، والصواب (والإقسط: العدل)



وفي الهامش رقم (٣): (مسكين الدارمي)، والصواب: (مسكين الدارمي) بألف قبل الراء لا بعدها.

وفي ص (٨٨) ما قبل الأخير: (لأن هذا التكرار غي)، والصواب: (غَيَّ) أي قصور في الفصاحة.

وفي ص (٨٩) ذكر البيت:

(أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود)

وعلقت المحققة فقالت في الهامش رقم (٥): (وهو لقيس بن مسعود الأنصاري).

والصواب: (وهو لقيس بن سعد)، وهو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي الساعدي.

وفي ص (٩٦) السطر الرابع: (وابان بن عثمان) والصواب: (أبان) بالفتح وهو ابن عثمان رضي الله عنه.

وفي ص (٩٨) في آخر سطر: هذا المصراع من البيت: (فأعجلنا القرى أن تشتمونا).

كتب هكذا: (أن لا تشتمونا) والصواب أنه بغير (لا) والوزن لا يقبلها أيضا.
وفي ص (١١٠) في وسط الصفحة: (يقتضي أن تكون صلته مبنية عنه كإبانة الصفة للموصوف).

والصواب: (مبنيه عنه) بتقديم الياء على النون بدليل قوله (كإبانة).
وفي ص (١١٨) في السطر الثاني: جاء قول المؤلف: (أنه اسم أب إبراهيم) وكذا في ص (٣٤٣): (أب النبي ﷺ)

هكذا أثبتت المحققة (أب) والصواب (أنه اسم أبو إبراهيم وأبو النبي) لأن قاعدة الأسماء الخمسة: أن تعرب بالحروف إذا أضيفت لا بالحركات، وأما قولهم: (ومن يشابهه أبه فم ظلم) فهو شاذ.

- وفي الصفحة نفسها في السطر الخامس وفي الهامش: ذكر اسم والد إبراهيم عليه السلام باسم (تارج) بالجيم.

والصواب أنه (تارح) بالحاء.

- وفي ص (١٢٧) السطر السادس: (خلقنا آبائكم ثم صورنا آبائكم) والصواب كما تقتضيه الآية الكريمة: (أباكم) في الجملتين بالافراد. وحتى على تقدير أن المراد جمع الآباء فرسمها الإملائي (آباءكم) لأنها منصوبة على المفعولية.
- وفي الصفحة نفسها بيت الشعر:

(سألت ربيعة مِن خَيْرِهَا أبا ثَم أماً فقالت لمه؟)

ضبط البيت بالحركات ضبطاً يفسد به المعنى، فضبط (مِن خَيْرِهَا) بكسر الميم والراء معا.

والصواب (مَنْ خَيْرُهَا) بفتح الميم وضم الراء لأنه إستفهام.

وفي الصفحة (١٢٨) بيت الشعر وقوله فيه: (رَمَحْ نَحَاها وَحِةَ الرِّيحِ رَاكِزُ)

ضبط (وَحِةَ) بالضم، وإنما هو منصوب على الظرفية و (راكر) فاعل (نَحَاها) (١)

وفي الصفحة (١٢٩) في السطر السادس: (وَمُوسِي) وفي الجر والنصب).

والصواب: في الجر والنصب دون واو بعد قوله: (وَمُوسِي).

وفي الصفحة نفسها ثلاثة أبيات من القصيد، كتبت متصلة الأشطار في صورة بحر

الرجز المعروف لكنه مجزوء، وجعلها أن تكتب هكذا:

(عذبوني بعذاب قلعوا جواهر رأسي... الخ

وفي الصفحة (١٣٢) السطر الثاني قبل الأخير: (أَتَسْمِيَانِهْ بِسَمِي)،

والصواب: (أَتَسْمِيَانِهْ بِاسْمِي)

وفي ص (١٣٣) بيت الشعر:

(سواء عليك الفقر أم بت ليلة بأهل القباب من غير بني عامر)

السطر الثاني منه مختل الوزن، وذكرت التحفة بالهامش أنه أستشهد به الطبري في

(١) نليت رواية أخرى منسوبة للسماخ أيضاً ذكرها صاحب اللسان: (١: ٥٢) مادة سب، وقد ضبط فيها

(وجهة) بالنصب.

جامع البيان (١٠٢/١) فليصح منه لفظه.

وفي ص (١٣٤) في أول الفقرة الثانية: (ويسأل) بما تتعلق الكاف كتبت (بـ) بألف.

والصواب حذف ألفها لأنها حذفت للإستفهام.

وفي ص (١٣٦): في الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ إِنْ أَوْلِيَاؤُةَ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ﴾.

كتبت (أولياؤه) بهمزة على الواو في الموضعين، والصواب (أوليائه) دون واو في الأول لأنه منصوب على الخبرية لكان.

وفي ص (١٣٧): وقرئ: (وإن كان هذا هو الحق) الصواب: (إن كان هذا) بدون واو كما هو لفظها في المصحف.

وفي ص (١٤٠) في آخرها هذا البيت:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارا بها لغريب

كتب على هذه الصورة (وقيارا) بألف على أنه منصوب معطوفا على الضمير في (إني) وإذا ضبط بهذا الضبط لم يبق فيه شاهد، وإنما أتى به لأن الشاعر قال: (فإني وقيار) بالرفع عطفا على موضع اسم (إن) قبل دخولها وهو الرفع، بذلك على ذلك أنه إستشهد به لبيان وجه الرفع في قراءة الجماعة في سورة براءة: (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الأخ الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله) والمؤلف إنما ذكره لبيان وجه العطف في (ورسوله) الأخير على موضع اسم (إن الله) وهو الرفع.

وفي ص (١٤٣) في آخرها: (والجواب أنهم كتب بن مائل وهلال بن أمية ومرار بن ربيعة).

الصواب في الثالث: ومرة بن الربيع، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا كما في جميع التفاسير وكتب المغازي.

وفي ص (١٥٢) السطر ما قبل الأخير: (كان لغير رشده) الصواب: (لغير رشدة) أي ابن زنى.

وفي السطر الأخير: (وقال أصحاب المعارف) الصواب: (المعاني) يعني المؤلفين في معاني القرآن، ويدل على ذلك أنه يقل عن كتبهم المؤلفات بهذا الاسم كمعاني القرآن للفراء وللزجاج وللنحاس^(١)

وفي ص (١٥٩): كتب البيت الشعري هكذا:

(سرت عليه من الجوزاء سارية تزجي الشمال عليه جامد البرد)

ثم قال المؤلف: (فقال أسرت وقل سارية أخذه من سرى فجمع بين اللغتين).

أقول: كلام المؤلف في تعقيبه على البيت يدل على أن الشاعر قال: (أسرت عليه من الجوزاء سارية)، فجمع في البيت (أسرى) و (سرى) الذي اشتق منه (سارية) وهذا غرض المؤلف من الإتيان بالبيت شاهداً لأنه قال قبله: يقلل سرى وأسرى واستدل بقوله تعالى: (والليل إذا يسرى) وقوله: (سبحان الذي أسرى) ثم استدلل للثلاثي بقول امرئ القيس:

سرت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقذن بأرسان

ثم استدلل للرباعي بقول النابغة: أسرت عليه من الجوزاء سارية... البيت.

فالصواب إذن (أسرت) في أول البيت المذكور، وإلا لم يبق في البيت شاهد على

(١) وساتي عدي في ص (١٦٢) قوله: وقال جماعة من أصحاب المعاني ومثله في ص (٢٠٣-٢٠٧).

ما ساقه له المؤلف.

وفي ص (١٦٣): السطر العاشر: في قوله تعالى: (إن ربك فعال لما يريد).

كتب (فعال لم يريد) بدون ألف، ثم كتب على الصواب في السطر الموالي بألف.

وفي ص (١٦٦): السطر السابع: (كي تعقلون معاني القرآن) والصواب (كي تعقلوا) لأنه منصوب يحذف النون يعرب إعراب الأفعال الخمسة كما هو معلوم في مثله.

وفي ص (١٧٨): بعد البيت الشعري: (نزلت في رجل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجادلةً فقال: ضبطت المحققة: (مجادلة) بالتنوين المنصوب، وأحسب أن اللفظ محرف عن (يجادله) أو مجادلاً).

وفي ص (١٨٥) السطر السادس: (وقرأ ابن نافع وعاصم (رُبما) بالتخفيف) والصواب (نافع).



وفي ص (١٨٧): البيت:

من يساجلني يساجل ماجداً يملأ الدلو إلى عقد الكرب

ضبطت المحققة (يساجل) بالرفع، والصواب أنه مجزوم على أنه جواب الشرط لمن، ولو ضبط بالرفع لاختل الوزن أيضاً.^(١)

وفي ص (١٨٨): كُتب هذا البيت على هذه الصورة:

(وكانهن ربابة وكأنه يسر يفيض على القداح ويصدع

(١) وفي الصفحة نفسها البيت: ومهمه أطرافه في مهمه...»

كتب قوله ((ومهمه)) بالتاء: ((ومهمه)) والصواب اهاء فيها.

والصواب أنه هكذا:

كأنهن ربابة وكأنه يسر يفيض على القداح ويصدع

وهو من بحر الكامل ووزنه: متفاعلن متفاعلن متفاعلن في كل شطر.

وفي ص (١٩١) في آخر الصفحة: (وقيل: الأعمام والسعم سواء). الصواب: (والنعم) أي الإبل.

وفي ص (٢٠٧) في آخر الصفحة أثبتت المحققة هكذا قول المؤلف: (وقرأ الأعمش ألم الله لا إله إلا هو الحى القيوم) هكذا ذكرت (القيوم) وهذه القراءة هي نفسها قراءة الجماعة فما وجه استشهاد المؤلف بها؟ وإنما المراد (القيم) لأن المؤلف استشهد بها هنا في بيان معنى (قيم) في وصف الكتاب في أول سورة الكهف في قوله: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً لينذر بأساً شديداً....) الآية. فالصواب: (الحى القيم) هذه هي القراءة الشاذة التي ساقها المؤلف لبيان المراد لا القراءة المتفق عليها.

وهذه القراءة (القيم) ذكرها ابن جني في المختصب (١/١٥١) في أول سورة آل عمران فقال: (وقرأ علقمة: (الحى القيم) وذكرها الكرماني في الشواذ ونسبها لزيد بن علي ولم يذكر أحد منهما الأعمش.

أما الأعمش فقد ذكر عنه ابن حني في جملة من يقرؤها: (الحى القيم) بألف. وأما ذكر الآية وكتابتها على موافقة قراءة الجماعة عند المؤلف فهو مناف لغرضه في الاستشهاد بها، لأنه ذكرها في معرض التمثيل بعد أن قال: (ووزن قيم فيعل، وأصله قيوم فقلبت الواو ياء وأدغمت...).

وفي ص (٢١٠) قل في السطر الثاني: (عبد الرحمن الرقي) والصواب (البرقي) كما تقدم.

وبعده قال: (زياد بن عبد الله بن البكائي والصواب: عبد الله البكائي دون كلمة ابن.
كما سيأتي عند المؤلف نفسه في مواضع أخرى.

وفيهما في أول السطر الخامس قبل الأخير: (لقد أحسست عني يا جبريل الصواب:
(لقد احتسبت)

واللفظ في خبر طويل في سيرة ابن هشام وعند ابن كثير وغيره في التفسير في
آخر سورة مريم فليراجع.

-وفي ص (٣١٥) البيت:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقليني لكن إياك لا أقلني

كتب قوله (وترمين) هكذا بحذف الياء منه، والصواب: (وترمينني) بياء المتكلم
ولا موجب لحذفها، كما أن الوزن يخل بحذفها لأنها في مقابل الألف من (مفاعيلن)
من بحر الطويل.

وقد ذكره الزمخشري في المفصل ص (٣١٣) فقال: (وترمينني) بالياء على
الصواب.

وفي ص (٣٢٣) البيت من الشعر:

(فليت فلانا كان في بطن أمه وليت فلانا كان ولدت هار)

ذكر في الكتاب: (كأت ولدحان بالتاء، وهو غلط ولا يصح في اللفظ ولا في
الوزن أيضا

وفي ص (٢٢٧) البيت من الشعر:

(وإن أبان كان حلّ بلدةٍ سوى بين قيس غيلان والغرز

أشارت المحققة إلى عدة مصادر يوجد فيها الشاهد ولم تنتبه إلى أن الشطر الأخير منكسر الوزن.

وفي ص (٢٣٢): البيت الأول جاء لفظه هكذا:

(فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مسامنا لنا باه الشجاع لضمما)

هكذا جاء بلفظ (مسامنا) ولا يصح معنى ولا وزنا والصواب: (مساغا) بالغين.

وقال في اللسان مادة (صمم) (١٢/٣٤٧):

قال المتلمس:

(فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لنا به الشجاع لضمما).

هكذا ذكره ابن منظور ونسبه للمتلمس وساقه بلفظ (مساغا لنا به) ثم قال:

(وأنشده بعض المتأخرين من النحويين: كعبه؛ قال الأزهري: هكذا أنشده القراء (لناباه)

على اللغة القديمة لبعض العرب).

وعلى هذا فيستدرك على المحققة من جهة تسمية الشاعر ومن جهة التحريف في (مساغا) بالغين.

وفي ص (٢٤٢): جاء ذكر الآية المكرمة: (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون).

وقد جاءت في الكتاب: (فلما) بالفاء مع أن المحققة قد أشارت إلى السورة ورقم الآية.

وفي ص (٢٤٦) في أولها جاء البيت:

(فتمتت حبلی قد طرقت ومرضع بیست من دعنة مرفئة تقيس
 تشبیه تحفہ (تسبیح) بضم اللام كأنها فهمت أنها مرفوعة على المبتدأ
 والصواب: (تمتت) وهي مجرورة بتقدير (رب) وهي من حروف الجر.
 قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية»: جـ (٢) ص (٢١): (ومثال الجر
 بها مضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس:

فمثلک حبلی قد طرقت ومرضع فأهبتها عن ذي تماکم مغل^(١)

وفي ص (٢٤٧): في السطر السادس قبل الأخير: (وهـ غير مرضع مـ).

والصواب (غير مرضع مـ) كما يقتضيه المعنى والسياق.

— وفيها في السطر الرابع قبل الأخير: (وتسـ) بضممة فوق التاء وهمزة فوق
 الألف مبنا للمجهول. والصواب: (تسـ) لوقوع الهمزة مضمومة إثر ضمة.

وفي ص (٢٥٦) قوله تعالى: (یسـ ورسـ سیدس خیسـ ودارکت)

جاء بلفظ (ومـ) بالواو مع الإشارة إلى الآية (١٥) من سورة الحشر والصواب
 (فمـ)

وفي ص (٢٦٩) في وسط الصفحة جاء ذكر الصحابي صفوان بن المعطل ؓ
 فجاء بلفظ (صفر ن) بنولين، والصواب: صفوان بالفاء وفتح الصاد.

وفي ص (٢٧٤) السطر (٤): (کمـ فی قونـ تہـ): ﴿واحتسوا الرحسـ من
 لأوتـ﴾ من آية (٣) في سورة الحج. والصواب: (تحتسرو) بالفاء وبعده
 ﴿واحتسوا قون الزور﴾.

(١) هكذا ذكره والمشهور، محول كما في معلقته.

وفي الصفحة نفسها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا نُنذِرُكُم بِالسَّيِّئَاتِ الَّتِي كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ من قومه نذيرين
ستضعفون﴾

كتبت بزيادة واو قبل قوله (قُلْ سَلَامٌ) وهي من الآية (٧٥) من سورة الأعراف.
وفي ص (٢٧٦): في الفقرة الأخيرة: (قُلْ بعض التحريرون) الصواب: (بعض
التحريرون - نية).

وفي ص (٢٧٩): هذا البيت من قول كثير:

كذب الواشون ما بُحثُ عندهم بِسِرٍّ ولا أرسلتهم برَسُولٍ

هكذا جاء في الكتاب وهو مكسور الوزن. والصواب: (نُتـ كـب)

وفي ص (٢٨٨) هذا البيت:

بها ليل منهم جعفر وابن أمه عليٌّ ومنهم أحمدُ المتحيرُ

كتب (وابن أمه) بنقطتين على إلهاء قصار (وابن أمه) والصواب أنه بالهاء.

وفي (ص ٢٩٨) في وسطها: ألم ترى أن الله ييسط الرزق... والصواب: ألم ترَ
بدون حرف العلة.

وفي ص (٢٩٩) في السطر الثاني: (وقرأ حسين (خُشف بنا).

والصواب الحسن يعني البصري بدون ياء بعد السين. وبعدها قراءة عبد الله: (لا

تُخسف بنا) والصواب (لا تُخسف بنا) بنون لا بتاء.

وفي صفحة ٣٣٦ قال: والمديون: المجاوزون. والصواب: المجاوزون وهذه كما

يدين الفتى يدان.

- وفي ص (٣٣٨) البيت:

(موكل بشدوف الصوف يرقبه من المغارب مهضوم الحشانه)

هكذا كتبت الشطر الأخير، هو منكسر الوزن غير مفهوم المعنى، لأنه بعد أن تأخذ لفظ (مبشرد اختد) يبقى لفظ (د) لا معنى له. ولم تعلق عليه المحققة بشيء، لا في بيان نسبته ولا في غموض معناه، أو فسادده واختلال وزنه.

وفي ص (٣٠٠) السطر الثالث قبل الأخير ورد هذا السند:

((رزق محمد بن عبيد حدثنا مسلم بن إبراهيم عن الخواج عن الخواج عن الفرزدق هيم بن غالب. قال، سمعت أبا هريرة عن علي بن أبي حمزة عن أبيه رسولهم يقول (لذبيح السميع))

هكذا جاء في الكتاب: (عن الفرزدق هيم بن غالب) ولم تعلق عليه المحققة بشيء. والفرزدق كما هو معروف اسمه: همام بن غالب كما تقدم، وصاحب الكتاب كما قدمنا يتصل بنسبه، ولذلك يقال له الفرزدق كما أسلفنا، فمن هذا الفرزدق الآخر المذكور في هذا الأثر؟ إنه الفرزدق المعروف نفسه ولا شك، والأمر في نظري لا يزيد عن كونه تحريفاً وتصحيفاً لاسم الفرزدق الشاعر وهو همام بن غالب والأمر في تحقيق ذلك يحتاج إلى وقفه نتفع فيها بمعلوماتنا الأدبية واللغوية، فحين نعلم أن الفرزدق تميمي، وتميم من لغتها الشائعة الإمالة، فتطلق (همام) (هميم) بالإمالة وربما بالغت حتى تبلغ بالألف نحو الياء فيما يشبه الإمالة الكبرى أو الأضجاع عند القراء أصحاب الإمالة.

وقد أشار ابن مالك في ألفيته في باب الأمالة منها إلى هذه الظاهرة اللغوية فقال:

(وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا).

فلا يستبعد في نظري أن يكون (همام) عندهم فما يمال إلى (هميم) كما قالوا في

(مخرج) (تحقيق)

كما أشار إليه ابن مالك في الكافية الشافية وشرحه عليها: (١٤٧١) في قوله:
و (١٤٧٢) و (١٤٧٣) أميلا دون جر والعلم (مخرج) هكذا اشتهر
كذا (نفس) ولشذوذ عزيت هذي وأمثال لها قد رويت.

فإذا صح عندنا أن اسم (هـ) قد يمال في لغة تميم إلى (هـ) حتى يرسم في
الخط على صورة الياء، أمكن لنا أن نحل الإشكال الذي وجدته عدد من المترجمين
لأبي الحسن علي بن فضل الجاشعي، فمع اتفاقهم على أنه منحدر من سلالة
الفرزدق همام بن غالب حتى كان يلقب بالفرزدقي كما أسلفنا في ترجمته، فإنهم
كانوا ربما استغربوا أن يجدروا في نسبه بدل همام بن غالب: (هـ) (هـ) (هـ)
بالياء بدل الألف دون أن يكتشفوا سر ذلك.

فقد ساق أبو الحسن القفطي سلسلة آباء ابن فضال فذكر فيها هميم بن غالب
—إنباه الرواة: (٢٩٩ ٢):

وساق مثل ذلك العماد الأصفهاني في فريد القصر: (٣٦٥ ١).

وفعل مثل ذلك ياقوت الحموي في معجم الأدباء: (٢٨٤ ٥) غير أنه زاد فعلق
عليه أنه ليس من قبيل التحريف وسبق القلم إذ قال: (هـ)
وجدته (هميم) والمعروف (همام).

وبعد فما الذي نريده بهذا التحقيق والتخريج؟ غرضنا بذلك أن نقرر بقاء عليه
أن ما في الكتاب المحقق عند الباحث من ذكرها له بلفظ (هميم بن غالب) ليس في
نظرنا إلا تحريفاً للفظ (هميم) الآنف الذكر، والمراد به همام بن غالب المعروف
الفرزدق الشاعر التميمي المشهور (ت ١١٠)

ويبقى علينا فقط أن نتأكد من لقاء لأبي هريرة رضي الله عنه، وهو أمر في غاية

الإمكان لأن أبا هريرة كان أميراً على المدينة مدة طويلة، وقد تأخرت وفاته إلى سنة (١٨٠ هـ) على المشهور وقيل إلى التي بعدها^(١)

وما أحسب المؤلف ساق هذه الرواية من طريق الفرزدق إلّا لموضعه من النسبة إليه^(٢)، فتضاف هذه القرينة إلى غيرها من القان التي قدمنا في صحة ما ذهبنا إليه في نسبة الكتاب إلى ابن فضال لا إلى الأصبهاني.

وفي ص (٣٤٨) في السطر الرابع: (ألف ألف على ثلاث وتسئ سسئ). الصواب: (سبكه) بالكاف.

وفيما البيت:

(ألف الصفوف فلا يزال كأنه ثم يقوله غنى ثلاث كسيرا)

الصواب: (ما يزال) بالألف والرفع حتى يستقيم لغة ووزناً.

واكتفت المحققة في عزوه بقولها: استشهد به الماوردي في تفسير (٩٢٥).

قلت وقد جاء في اللسان: مادة (ثلاث): (٢٤٨١٣) ولفظه فيه:

وأشدد ابن الأعرابي في صفة فرس:

(ألف الصفوف فلا يزال كأنه ثم يقوله غنى الثلاث كسيرا).

في ص (٣١٨) جزء من آية وهو قوله تعالى في سورة المؤمن: آية (٣٨):

(يصلكم بعض الذي بعدكم). ذكر في الكتاب محصوراً بين هلالين يلفظ (حسيكم)

(١) ترجمة أبو هريرة في الإسماعيل بهامش الإصابة لابن حجر (٢٠٠-٢٠٧) وفي الإصابة (٢٠٠-٢٠١) وغاية النهاية: (٣٧٠١١).

(٢) روى أيضاً في الكتاب واستشهد بآيات من شعر الفرزدق في الصفحات التالية: (٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧-١٥٤٨-١٥٤٩-١٥٥٠-١٥٥١-١٥٥٢-١٥٥٣-١٥٥٤-١٥٥٥-١٥٥٦-١٥٥٧-١٥٥٨-١٥٥٩-١٥٦٠-١٥٦١-١٥٦٢-١٥٦٣-١٥٦٤-١٥٦٥-١٥٦٦-١٥٦٧-١٥٦٨-١٥٦٩-١٥٧٠-١٥٧١-١٥٧٢-١٥٧٣-١٥٧٤-١٥٧٥-١٥٧٦-١٥٧٧-١٥٧٨-١٥٧٩-١٥٨٠-١٥٨١-١٥٨٢-١٥٨٣-١٥٨٤-١٥٨٥-١٥٨٦-١٥٨٧-١٥٨٨-١٥٨٩-١٥٩٠-١٥٩١-١٥٩٢-١٥٩٣-١٥٩٤-١٥٩٥-١٥٩٦-١٥٩٧-١٥٩٨-١٥٩٩-١٦٠٠-١٦٠١-١٦٠٢-١٦٠٣-١٦٠٤-١٦٠٥-١٦٠٦-١٦٠٧-١٦٠٨-١٦٠٩-١٦١٠-١٦١١-١٦١٢-١٦١٣-١٦١٤-١٦١٥-١٦١٦-١٦١٧-١٦١٨-١٦١٩-١٦٢٠-١٦٢١-١٦٢٢-١٦٢٣-١٦٢٤-١٦٢٥-١٦٢٦-١٦٢٧-١٦٢٨-١٦٢٩-١٦٣٠-١٦٣١-١٦٣٢-١٦٣٣-١٦٣٤-١٦٣٥-١٦٣٦-١٦٣٧-١٦٣٨-١٦٣٩-١٦٤٠-١٦٤١-١٦٤٢-١٦٤٣-١٦٤٤-١٦٤٥-١٦

بالياء بعد الصاد وبضمة على الباء الموحدة. والصواب: (يصبكم) بدون ياء وباجزم كما في المصحف ولأنها جواب قوله: (وإن يك صادقا يصبكم)

وفي ص (٣٧٥) شطر البيت: (لنقاتل يا نصر نصرنا نصرنا)

جاء هذا الشطر مشكولا بكسرتين تحت اللام، والصواب بضميتين فوقه، لأنه شطره الأول كما ذكره المحقق: (إني وأسطار سطر سطر... لقاتل...) هذا تمام صدر البيت.

وقد كتب خطأ فجعل قوله ما الذي في أول العجز فجاء طويلا فضفاضا.

وفي ص (٣٧٦) البيت: (إن الخلافه بعدهم ندمية وخلاف طرف ما أحقر)

هكذا ساق المحقق البيت بهذا اللفظ دون تعليق، وشطره الثاني مختل وزنا ومعنى.

ولعل الصواب كما يدل عليه السياق (لما أحقر) بيمين.

وفي ص (٣٧٨): (وقال كثر من حبش) الصواب (زر بن حبش بالزاي لا بالذال وهو أبو مريم الأسدي من قراء التابعين عرض عليه عاصم ترجمته في غاية النهاية: (٢٩٤/١) ترجمة رقم (١٢٩٠)

وفي ص (٣٨١) مثل المؤلف لمعنى الآية بقوله:

(فقال الله تعالى: لولا أن تقتلوهم وأنتم لا تعرفونهم فتصيبكم منهم معرة)

فكتب ما بعد قوله (تعالى) بخط غليظ تميزا له عن كلام المؤلف مما يوهم أنه بتمامه من القرآن، وكان الصواب أن يكتب بذلك فقط قوله: (فتصيبكم منهم معرة) لأنه بعض آية من سورة الفتح.

وفي ص (٤٠٥) البيت: (ألا قل ليا قبل مرتها أسلمي تحية مشتاق إليها متيم)

هكذا جاء الشطر الأول: ويظهر أن أصله (من قبل مريبها) فسقطت (من) فهو مختل الوزن بدونها. وقد ضبطت المحققة (مرتبهـا) بالنصب مع وقوع الاسم بعد الظرف، وإنما هو مجرور بالإضافة.

وفي ص (٤٠٨) من الآية الكريمة: (ولا تذرنا وما ولا سراعا) ضبط (سراعا) بفتح السين وهو خطأ.

وفي ص (٤٢٥) البيت:

(أبا خراشة أما أنت ذانفر) فإن قومي ءا تاكلهم الضيع

الرواية هكذا (ءا تاكلهم) ويدل عليه تفسير المؤلف لها بقوله: والضيع: السية الشديدة).

وقد ذكرت في الكتاب (ياء تاكلهم) بالياء وهو خلاف الصواب.

وفي ص (٤٤٣) من الآية (٧) من سورة المنافقون: (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله) ضبط قوله تعالى: (من عند) بكسر الميم والذال معا وهو خطأ في كتاب الله لا ينبغي.

وفي ص (٤٧٦) البيت:

(كان أبانا في أفافين ودقه) كبير أناس في بجاه مزمل

ضبط (كان أبانا بفتحة واحدة على النون كان المقصود أبوهم. وإنما هو اسم جبل.

وفي ص (٤٨١): من الآية من سورة المدثر: (ثم يطبع أن أزيد) كتبت بألف بعد الدال وهو غلط.

وفي ص (٤٨١): رجز: (قد كشفت عن ساق فشدرها) وهو مختل وزنا، ولعل

الصواب (عن سابقين).

وفي الصفحة نفسها: رجز: (تثني البازي إذا البازي كسر)

جاء ضبطه بشديد ياء (البازي) وضمه في الموضعين والصواب أن الأول ساكن الياء مضاف واليه ما قبله مجرور بالكسرة المقدرة على الياء، والبازي الثاني مرفوع بالضمة المقدرة على الياء أيضا.

كما أن وزن البيت لا يستقيم إلا بهذا الضبط. ولا سيما أن (تثني) مصدر مضاف إلى فاعله.

وفي ص (٥٢٠) في الفقرة الأخية: (ربما رده مدينة قيل: هي الإسكندرية. هذا قول القرطبي).

هكذا أثبتت المحققة هذا اللفظ (قول القرطبي) فأوهم أن النقل عن الإمام القرطبي صاحب التفسير المعروف باسم (جانب الأحكام القرآنية) ولا يصح تصور ذلك لأنه متأخر عن المؤلف بعدة قرون، كما لا يتصور قرطبي آخر ينقل عنه المؤلف إلا على بعد وإن كان قد دخل قرطبة كما قدمنا.

والصواب فيما يبدو لي أن يكون المراد (القرطبي) وهو محمد بن كعب القرظي ونقل بعض أقواله في تعيين الذبح وأنه هو اسمه إسماعيل لكن قال فيه (محمد بن كعب) دون هذه النسبة ص (٣٤٢)

ويدل على أنه هو المراد أن الحافظ بن كثير ينقل قوله عن إرم: إنها الإسكندرية فقال: (كما روي عن القرطبي) (تفسير سورة الفجر: ج٧) ص (٢٨٥) طبعة دار الفكر ط (١٣٨٩: ٥٢٠).

وفي ص (٥٢٥) البيت :

(ولكن أهلكم نوار كثيرا) (وقيل اليوم شديدا كثيرا)

يظهر من عجز البيت أن البيت من بحر الوافر، لكن الشطر الأول منه مختل الوزن.

وفي ص (٥٢٢): (وقيل: ولم تحل إلا لنبي صلى الله عليه وسلم - ساعة من نهار)

كتب لفظ (ساعة) (ساعة) بالنون والحاء.

- وفي ص (٥٣٥): البيت: (يرمان يوم مقامات وأندية يسرون الأعداء - تأريب)

هذا الصواب، وكتب بلفظ (تاوب) بفتحة وألف بغير همز ورفع الباء ولا معنى له ولا وزن.

وختاما أرجو أن أكون قد تحررت الصواب بتوفيق الله فيما نبهت عليه، واستغفر الله العظيم من زلل في القول والعمل، وأحمده في البدء والختام وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

د. عبد الهادي حميتو.